مجلة العلوم الإنسانية
بجامعة حائل

جامعة حائل
University of Ha'il

مجلة العلوم الإنسانية

دورية علمية محكمة تصدر عن جامعة حائل

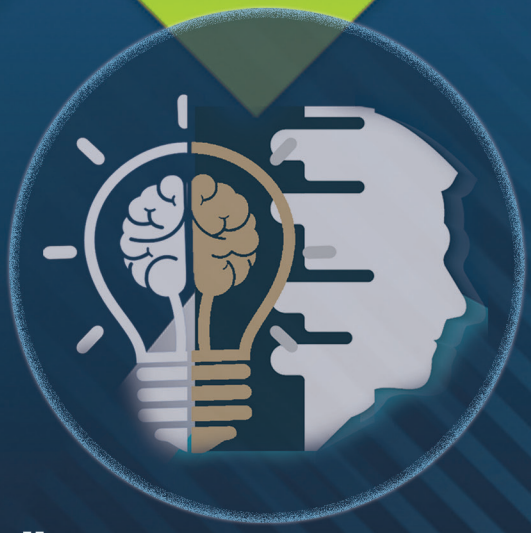

السنة التاسعة، العدد 30
المجلد الأول، يونيو 2026

Arcif Analytics

Print ISSN:1658-788X
Online E-ISSN:1658-8819

مجلة العلوم الإنسانية

دورية علمية محكمة تصدر عن جامعة حائل

للتواصل:

مركز النشر العلمي والترجمة

جامعة حائل، صندوق بريد: 2440 الرمز البريدي: 81481

https://uohjh.com/

j.humanities@uoh.edu.sa

ردمد : إلكتروني E-1658-8819 ورقي 1658- 788X رقم الإيداع 14398368

نبذة عن المجلة

تعريف بالمجلة

مجلة العلوم الإنسانية، مجلة دورية علمية محكمة، تصدر عن وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة حائل كل ثلاثة أشهر بصفة دورية، حث تصدر أربة أعداد في كل سنة، وبحسب اكتمال البحوث المجازة للنشر.

وقد نجحت مجلة العلوم الإنسانية في تحقيق معايير اعتماد معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية معامل " آرسيف Arcif " المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها (32) معياراً، وقد أطلق ذلك خلال التقرير السنوي الثامن للمجلات للعام 2023.

رؤية المجلة

التميز في النشر العلمي في العلوم الإنسانية وفقاً لمعايير مهنية عالمية.

رسالة المجلة

نشر البحوث العلمية في التخصصات الإنسانية؛ لخدمة البحث العلمي والمجتمع المحلي والدولي.

أهداف المجلة

تهدف المجلة إلى إيجاد منافذ رصينة؛ لنشر المعرفة العلمية المتخصصة في المجال الإنساني، وتمكن الباحثين –من مختلف بلدان العالم– من نشر أبحاثهم ودراساتهم وإنتاجهم الفكري لمعالجة واقع المشكلات الحياتية، وتأسيس الأطر النظرية والتطبيقية للمعارف الإنسانية في المجالات المتنوعة، وفق ضوابط وشروط ومواصفات علمية دقيقة، تحقيقا للجودة والريادة في نشر البحث العلمي.

قواعد النشر

لغة النشر

1- تقبل المجلة البحوث المكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية.
2- يُكتب عنوان البحث وملخصه باللغة العربية للبحوث المكتوبة باللغة الإنجليزية.
3- يُكتب عنوان البحث وملخصه ومراجعه باللغة الإنجليزية للبحوث المكتوبة باللغة العربية، على أن تكون ترجمة الملخص إلى اللغة الإنجليزية صحيحة ومتخصصة.

مجالات النشر في المجلة

تهتم مجلة العلوم الإنسانية بجامعة حائل بنشر إسهامات الباحثين في مختلف القضايا الإنسانية الاجتماعية والأدبية، إضافة إلى نشر الدراسات والمقالات التي تتوفر فيها الأصول والمعايير العلمية المتعارف عليها دوليًّا، وتقبل الأبحاث المكتوبة باللغة العربية والإنجليزية في مجال اختصاصها، حيث تعنى المجلة بالتخصصات الآتية:

- علم النفس وعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية والفلسفة الفكرية العلمية الدقيقة.
- المناهج وطرق التدريس والعلوم التربوية المختلفة.
- الدراسات الإسلامية والشريعة والقانون.
- الآداب: التاريخ والجغرافيا والفنون واللغة العربية، واللغة الإنجليزية، والسياحة والآثار.
- الإدارة والإعلام والاتصال وعلوم الرياضة والحركة.

أوعية نشر المجلة

تصـــدر المجلة ورقيًّا حســـب القواعد والأنظمة المعمول بها في المجلات العلمية المحكمة، كما تُنشـــر البحوث المقبولة بعد تحكيمها إلكترونيًّا لتعم المعرفة العلمية بشكل أوسع في جميع المؤسسات العلمية داخل المملكة العربية السعودية وخارجها.

ضوابط النشر في مجلة العلوم الإنسانية وإجراءاته

أولاً: شروط النشر

أولاً: شروط النشر

1. أن يتّسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة المعرفية في التخصص.
2. لم يسبق للباحث نشر بحثه.
3. ألا يكون مستلّاً من رسالة علمية (ماجستير / دكتوراة) أو بحوث سبق نشرها للباحث.
4. أن يلتزم الباحث بالأمانة العلمية.
5. أن تراعى فيه منهجية البحث العلمي وقواعده.
6. عدم مخالفة البحث للضوابط والأحكام والآداب العامة في المملكة العربية السعودية.
7. مراعاة الأمانة العلمية وضوابط التوثيق في النقل والاقتباس.
8. السلامة اللغوية ووضوح الصور والرسومات والجداول إن وجدت، وللمجلة حقها في مراجعة التحرير والتدقيق النحوي.

ثانيًا: قواعد النشر

1. أن يشتمل البحث على: صفحة عنوان البحث، ومستخلص باللغتين العربية والإنجليزية، ومقدمة، وصلب البحث، وخاتمة تتضمن النتائج والتوصيات، وثبت المصادر والمراجع باللغتين العربيّة والإنجليزيّة، والملاحق اللازمة (إن وجدت).
2. فـــي حال (نشر البحث) يُزوَّد الباحث بنسخة إلكترونية من عدد المجلة الذي تم نشر بحثه فيه، ومستلاًّ لبحثه .
3. فـــي حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها أن تعيد نشره ورقيّاً أو إلكترونيّاً، ويحقّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحلّيّة والعالمية – بمقابل أو بدون مقابل– وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
4. لا يحقّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنشر في المجلة إلا بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
5. الآراء الواردة فـــي البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر الباحثين، ولا تعبر عن رأي مجلة العلوم الإنسانية.
6. النشر في المجلة يتطلب رسوما مالية قدرها (1000 ريال) يتم إيداعها في حساب المجلة، وذلك بعد إشعار الباحث بالقبول الأولي وهي غير مستردة سواء أجيز البحث للنشر أم تم رفضه من قبل المحكمين.

ثالثًا: توثيق البحث

أسلوب التوثيق المعتمد فـــي المجلة هو نظام جمعية علم النفس الأمريكية (APA7)

رابعا: خطوات وإجراءات التقديم

1. يقدم الباحث الرئيس طلبًا للنشر (من خلال منصة الباحثين بعد التسجيل فيها) يتعهد فيه بأن بحثه يتفق مع شروط المجلة، وذلك على النحو الآتي:

أ. البحث الذي تقدمت به لم يسبق نشرة (ورقيا أو إلكترونيا)، وأنه غير مقدم للنشر، ولن يقدم للنشر في وجهة أخرى حتى تنتهي إجراءات تحكيمه، ونشرة في المجلة، أو الاعتذار للباحث لعدم قبول البحث.

ب. البحث الذي تقدمت به ليس مستلا من بحوث أو كتب سبق نشرها أو قدمت للنشر، وليس مستلاً من الرسائل العلمية للماجستير أو الدكتوراة.

ج. الالتزام بالأمانة العلمية وأخلاقيات البحث العلمي.

د. مراعاة منهج البحث العلمي وقواعده.

هـ. الالتزام بالضوابط الفنية ومعايير كتابة البحث في مجلة العلوم الإنسانية بجامعة حائل كما هو في دليل المؤلفين لكتابة البحوث المقدمة للنشر في مجلة العلوم الإنسانية بجامعة حائل وفق نظام APA7

2. إرفاق سيرة ذاتية مختصرة في صفحة واحدة حسب النموذج المعتمد للمجلة (نموذج السيرة الذاتية).
3. إرفاق نموذج المراجعة والتدقيق الأولي بعد تعبئته من قبل الباحث.
4. يرسل الباحث أربع نسخ من بحثه إلى المجلة إلكترونيّاً بصيغة (word) نسختين و (PDF) نسختين تكون إحداهما بالصيغتين خالية مما يدل على شخصية الباحث.
5. يتم التقديم إلكترونياً من خلال منصة تقديم الطلب الموجودة على موقع المجلة (منصة الباحثين) بعد التسجيل فيها مع إرفاق كافة المرفقات الواردة في خطوات وإجراءات التقديم أعلاه.
6. تقوم هيئة تحرير المجلة بالفحص الأولي للبحث، وتقرير أهليته للتحكيم، أو الاعتذار عن قبوله أولياً أو بناء على تقارير المحكمين دون إبداء الأسباب وإخطار الباحث بذلك
7. تملك المجلة حق رفض البحث الأولي ما دام غير مكتمل أو غير ملتزم بالضوابط الفنية ومعايير كتابة البحث في مجلة حائل للعلوم الإنسانية.
8. في حال تقرر أهلية البحث للتحكيم يخطر الباحث بذلك، وعليه دفع الرسوم المالية المقررة للمجلة (1000) ريال غير مستردة من خلال الإيداع على حساب المجلة ورفع الإيصال من خلال منصة التقديم المتاحة على موقع المجلة، وذلك خلال مدة خمس أيام عمل منذ إخطار الباحث بقبول بحثه أوليًا وفي حالة عدم السداد خلال المدة المذكورة يعتبر القبول الأولي ملغي.
9. بعد دفع الرسوم المطلوبة من قبل الباحث خلال المدة المقررة للدفع ورفع سند الإيصال من خلال منصة التقديم، يرسل البحث لمحكّمين اثنين؛ على الأقل.
10. في حال اكتمال تقارير المحكّمين عن البحث؛ يتم إرسال خطاب للباحث يتضمّن إحدى الحالات التّالية:

أ. قبول البحث للنشر مباشرة.

ب. قبول البحث للنّشر؛ بعد التّعديل.

ج. تعديل البحث، ثمّ إعادة تحكيمه.

د. الاعتذار عن قبول البحث ونشره.

11. إذا تطلب الأمر من الباحث القيام ببعض التعديلات على بحثه، فإنه يجب أن يتم ذلك في غضون (أسبوعين من تاريخ الخطاب) من الطلب. فإذا تأخر الباحث عن إجراء التعديلات خلال المدة المحددة، يعتبر ذلك عدولا منه عن النشر، ما لم يقدم عذرا تقبله هيئة تحرير المجلة.
12. في حالة رفض أحد المحكمين للبحث، وقبول المحكم الآخر له وكانت درجته أقل من 70%؛ فإنّه يحق للمجلة الاعتذار عن قبول البحث ونشره دون الحاجة إلى تحويله إلى محكم مرجح، وتكون الرسوم غير مستردة.

13. يقدم الباحث الرئيس (حسب نموذج الرد على المحكمين) تقرير عن تعديل البحث وفقاً للملاحظات الواردة في تقارير المحكمين الإجمالية أو التفصيلية في متن البحث
14. للمجلة الحق في الحذف أو التعديل في الصياغة اللغوية للدراسة بما يتفق مع قواعد النشر، كما يحق للمحررين إجراء بعض التعديلات من أجل التصحيح اللغوي والفني. وإلغاء التكرار، وإيضاح ما يلزم. وكذلك لها الحق في رفض البحث دون إبداء الأسباب.
15. في حالة رفض البحث من قبل المحكمين فإن الرسوم غير مستردة.
16. إذا رفض البحث، ورغب المؤلف في الحصول على ملاحظات المحكمين، فإنه يمكن تزويده بهم، مع الحفاظ على سرية المحكمين. ولا يحق للباحث التقدم من جديد بالبحث نفسه إلى المجلة ولو أجريت عليه جميع التعديلات المطلوبة.
17. لا ترّد البحوث المقدمة إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر، ويخطر المؤلف في حالة عدم الموافقة على النشر
18. يحق للمجلة أن ترسل للباحث المقبول بحثه نسخة معتمدة للطباعة للمراجعة والتدقيق، وعليه إنجاز هذه العملية خلال 36 ساعة.
19. لهيئة تحرير المجلة الحق فـــي تحديد أولويات نشر البحوث، وترتيبها فنّياً.

المشرف العام

سعادة وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

أ. د. هيثم بن محمد بن إبراهيم السيف

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير

أ. د. نوف بنت سالم الشمري

أستاذ البلاغة والنقد، جامعة حائل، المملكة العربية السعودية

أعضاء هيئة التحرير

أ. د. عبد العزيز بن سليمان الغسلان
أستاذ السياسة الشرعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
المملكة العربية السعودية

أ. د. عمر عبد الله العنانزة
أستاذ الإدارة الفندقية، جامعة اليرموك
المملكة الأردنية الهاشمية

أ. د. عبد الله محمد أبو تينة
أستاذ القيادة التربوية، جامعة قطر، دولة قطر

أ. د. سيندر دوفتشين
أستاذ تعليم اللغة، جامعة كيرتن، أستراليا

د. ثامر بن عيسى العميم
أستاذ اللغويات التطبيقية المشارك، جامعة حائل
المملكة العربية السعودية

د. عمر عبد الله الصمعاني
استاذ تنمية المواهب والابتكار المشارك، جامعة حائل
المملكة العربية السعودية

د. محمد بن حسين أوانق أحمد
محاضر أول (Senior Lecturer) في دراسات اللغة العربية
جامعة ملايا، ماليزيا

أ. ممدوح نويجع الرشيدي
سكرتير هيئة التحرير

مدير إدارة التحرير

د. علي بن عيسى الشمري

أستاذ المناهج وتعليم اللغة العربية المشارك، جامعة حائل، المملكة العربية السعودية

الهيئة الاستشارية

أ.د فهد بن سليمان الشايع

جامعة الملك سعود – مناهج وطرق تدريس

Dr. Nasser Mansour
University of Exeter. UK – Education

أ.د محمد بن مترك القحطاني

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – علم النفس

أ.د علي مهدي كاظم

جامعة السلطان قابوس بسلطنة عمان – قياس وتقويم

أ.د ناصر بن سعد العجمي

جامعة الملك سعود – التقييم والتشخيص السلوكي

أ.د حمود بن فهد القشعان

جامعة الكويت – الخدمة الاجتماعية

Prof. Medhat H. Rahim
Lakehead University - CANADA
Faculty of Education

أ.د رقية طه جابر العلواني

جامعة البحرين – الدراسات الإسلامية

أ.د سعيد يقطين

جامعة محمد الخامس – سرديات اللغة العربية

Prof. François Villeneuve
University of Paris 1 Panthéon Sorbonne
Professor of archaeology

أ. د سعد بن عبد الرحمن البازعي

جامعة الملك سعود – الأدب الإنجليزي

أ.د محمد شحات الخطيب

جامعة طيبة – فلسفة التربية

السياسة المعرفيَّة في المملكة العربيَّة السُّعوديَّة ودورها في تأصيل التحصين العقَدي لمواجهة الانحرافات الفكريَّة

The Knowledge Policy in the Kingdom of Saudi Arabia and Its Role in Consolidating Doctrinal Immunization to Confront Intellectual Deviations

د. جلوس بنت فرج شتوي القحطاني
أستاذ العقيدة المشارك، قسم الدراسات الإسلاميَّة، كلية التربية، جامعة الملك سعود، المملكة العربيَّة السُّعوديَّة.
https://orcid.org/0009-0009-7726-8498

Dr. Joloos farj Alqahtani
Associate Professor of Islamic Creed (Aqeedah), Department of Islamic Studies, College of Education, King Saud University, Kingdom of Saudi Arabia..

(تاريخ الاستلام: 2025/10/20، تاريخ القبول: 2026/01/03، تاريخ النشر: 2026/02/15)

المستخلص

هدَف هذا البحث إلى بيان دور السياسة المعرفيَّة في المملكة العربيَّة السُّعوديَّة في تأصيل التحصين العقَدي لمواجهة الانحرافات الفكريَّة، معتمدًا على المنهج الوصفي الاستقرائي؛ لرصد المرتكزات التي أسهمت في التصدِّي للفكر المنحرف والحدِّ من تأثيره، وبيان أهم الآليَّات التي سعت المملكة العربيَّة السُّعوديَّة عبرها إلى توفير بيئة آمنة، تحصِّن المجتمع من أهل الأهواء والفكر المنحرف؛ فغرست في المجتمع القيم الدينية والوطنية، وتعزيز الهُويَّة الوطنية، والدعوة إلى منهج الوسطية والاعتدال، ثم أشار البحث إلى أبرز الآثار الإيجابية؛ نتيجة تطبيق هذه السياسة القوية التي أسهمت في رفع مستوى الوعي في المجتمع، وساعدت في الحدِّ من انتشار الفكر المنحرف، ومحاربة الغلوِّ والتطرُّف، وتوصلت الدراسة إلى أن السياسة المعرفيَّة قامت على أسس قوية شرعية وطبقت عبر مؤسسات عدة، أسهمت في تحجيم الانحرافات الفكريَّة وتقوية مناعة المجتمع العقَدية والفكريَّة.

الكلمات المفتاحية: السياسة، السُّعوديَّة، التحصين، الانحرافات، المعرفيَّة.

Abstract

This study addresses the role of knowledge policy in the Kingdom of Saudi Arabia in establishing doctrinal immunization to confront intellectual deviations. It discusses the foundations that contributed to confronting deviant thought and limiting its influence, in addition to highlighting the main mechanisms that the Kingdom has pursued to provide a safe environment that protects society from destructive desires and deviant ideologies. It further instilled religious and national values within society, strengthened national identity, and promoted the approach of moderation and balance. The study also points out the most significant positive effects of such policies, whether at the educational, social, or awareness levels. These policies contributed to raising the level of societal awareness, helped curb the spread of deviant ideologies, countered extremism and radicalism, and safeguarded society against them..

Keywords: Knowledge policy, doctrinal immunization, intellectual deviations, foundations of knowledge policy.

للاستشهاد: جلوس بنت فرج شتوي. (2026). السياسة المعرفيَّة في المملكة العربيَّة السُّعوديَّة ودورها في تأصيل التحصين العقَدي لمواجهة الانحرافات الفكريَّة. *مجلة العلوم الإنسانية بجامعة حائل*، 01 (30)، ص11– ص33.

التمويل: لا يوجد تمويل لهذا البحث.

Funding: "There is no funding for this research".

المقدمة:

تُعَدُّ نعمة الأمن من أعظم النعم التي أنعم الله بها على عباده؛ حيث تستوجب – كسائر النعم – شكر المنعم جلَّ في علاه مصداقًا لقوله تعالى: ﴿فَلْيَعْبُدُوا۟ رَبَّ هَٰذَا ٱلْبَيْتِ* ٱلَّذِىٓ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍۢ﴾ [قريش، 4]؛ فمن خلال هذه النعمة تستقيم الحياة وتصان العقائد، كما قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأنعام، 82]، ومتى اختلت موازين الأمن عمَّ الخوف والرعب، وحلَّت الانحرافات الفكريَّة والمخالفات العقَديَّة في المجتمع. قال تعالى: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ﴾ [النحل، 112]، ومن ثمَّ، فإن أمن المجتمع مرتبط ارتباطًا وثيقًا باستقامة فكر أهله وبُعدهم عن الأفكار الفاسدة والعقائد المنحرفة، وفي المقابل فإن الأمن والاستقرار لا يتحققان إلا من خلال الوعي العميق بالعقائد السليمة، والأفكار المعتدلة.

وفي ظل التحديات الكبيرة التي يشهدها العالم الإسلامي والتي تستهدف فكره وتمسُّ عقيدته من خلال بث الأفكار المنحرفة، ونشر الشُّبهات، والتشكيك في المسلَّمات الدينية، وغير ذلك من التحديات الخطِرة التي تسلَّلت عبر التعليم والإعلام والمنصَّات الذكية وغيرها، فقد كانت المملكة العربيَّة السُّعوديَّة منذ تأسيسها على وعي مبكِّر بخطورة هذه الموجات الفكريَّة، فأسَّست كيانها على أسس راسخة ومبادئ سامية، في طليعتها حماية العقيدة الإسلاميَّة وصونها من الانحرافات الفكريَّة، والأفكار الدخيلة، والشبهات الفاسدة، وسعت إلى تحصين مواطنيها من الانجرار وراء هذه الدعوات المنحرفة والأفكار الهدَّامة، عبر غرس قيم الوسطية والاعتدال في جميع نواحي الحياة في التعليم والمناهج والخطاب الديني والإعلام والمؤسسات وغير ذلك من منابر التأثير والتوجيه.

ومن هذا المنطلق ارتأيت أن أكتب في هذا الموضوع المهم؛ معنونًا هذا البحث بـ: «السياسة المعرفيَّة في المملكة العربيَّة السُّعوديَّة ودورها في تأصيل التحصين العقَدي لمواجهة الانحرافات الفكريَّة».

مشكلة البحث

تمثل الانحرافات الفكريَّة أحد أبرز التحديات التي تهدد البناء العقَدي والأمن الفكري في المجتمعات الإسلاميَّة؛ إذ تتعدد صورها بين الانحرافات الشرعية والإرهاب العقَدي، وفي مواجهة هذه التحديات، برزت المملكة العربيَّة السُّعوديَّة من خلال سياستها المعرفيَّة التي تؤصل المنهج العقَدي الصحيح المعتدل في ضوء منهج أهل السنة والجماعة، وقد جاءت هذه السياسة المعرفيَّة سدًّا شرعيًّا منيعًا في مواجهة الانحرافات الفكريَّة، وتحقيق التحصين العقَدي للمجتمع السعودي.

ومن هنا يسعى البحث للإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي:

كيف أسهمت السياسة المعرفية في المملكة العربة السعودية في صياغة نموذج وطني متكامل للتحصين العقدي لمواجهة الانحرافات الفكرية؟

ويتفرع منه عدة أسئلة كما يأتي:

- ما مفهوم السياسة المعرفية والتحصين العقدي والانحرافات الفكرية؟
- ما المرتكزات الشرعية والنظامية التي تقوم عليها السياسة المعرفية السعودية في تأصيل التحصين العقدي لمواجهة الانحرافات الفكرية؟
- ما الآليات المعرفية والمؤسسية التي تعتمدها المملكة العربية السعودية في تأصيل التحصين العقدي لمواجهة الانحرافات الفكرية؟
- ما الآثار النوعية المتحققة من جراء تطبيق السياسة المعرفية السعودية في التأصيل العقدي لمواجهة الانحرافات الفكرية؟

أهمية البحث:

1. الأهمية العلمية: رفد المكتبة الأكاديمية بدراسة تأصيلية تربط بين السياسة المعرفية للدولة وبين (التأصيل العقدي) وهو مسار بيني يتسم بالندرة في الدراسات السابقة التي غالبًا ما تفصل بين الجانبين.

   كما يقدم البحث نموذجًا تحليليًّا يبين كيفية انتقال القيم والنصوص الشرعية من دائرة التأصيل النظري إلى حيز السياسات والبرامج المؤسسية التي تستهدف حماية العقيدة الصحيحة للمجتمع المسلم.

2. الأهمية العملية: تتجلى الأهمية العملية لهذا البحث في كونه يوّفر إطارًا وصفيًّا، يمكن الإفادة منه في فهم طبيعة السياسة المعرفية السعودية وآلياتها في مجال التحصين العقدي، بما يدعم جهود المؤسسات العلمية والفكرية في ترشيد التحصين العقدي والفكري.

أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تشكِّل منطلق الدراسة وجوهرها، وهي كما يأتي:

- تحرير المفاهيم المركزية للبحث (السياسة المعرفية، التحصين العقدي، الانحرافات الفكرية) في ضوء المرجعية الشرعية، ومنهج السلف الصالح ضمن السياق السعودي.
- الكشف عن أبرز المرتكزات الشرعية والنظامية التي تقوم عليها السياسة المعرفية السعودية في مجال التحصين العقدي.
- توضيح الآليات المعرفية والمؤسسية التي تعتمدها المملكة العربية السعودية في تعزيز التحصين العقدي لمواجهة الانحرافات الفكرية.

- بيان الآثار النوعية المتحققة من جراء تطبيق السياسة المعرفية السعودية على المستويات (العقدي، التعليمي، الاجتماعي) ودورها في مواجهة الانحرافات الفكرية.

منهج البحث

اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي الاستقرائي؛ وذلك من خلال وصف السياسية المعرفية في المملكة العربية السعودية، وبيان مرتكزاتها وآلياتها وأبعادها المختلفة، ثم قام البحث على استقراء النصوص الشرعية والأنظمة والسياسات والوثائق الرسمية ذات الصلة، وتتبع تطبيقاتها العملية وآثارها العقدية والتعليمية والاجتماعية، وقد استخدمت في ذلك الإجراءات المنهجية المتبعة في الدراسات والبحوث العلمية المشابهة بما يحقق أهداف البحث، ويخدم موضوعه في حدوده المكانية والموضوعية.

الدراسات السابقة:

بعد النظر والقراءة والفحص والتمحيص فيما كُتب حول هذا الموضوع؛ لم أقف على دراسة تناولته وَفق الخطة والمنهجيَّة والهدف المقصود منه، غير أنَّني وقفت على بعض الدراسات السابقة التي تناولت جوانب منه، أبرزها ما يلي:

هدفت دراسة المطلق (2025م) التي بعنوان «جهود المملكة العربية السعودية في مواجهة الانحرافات الفكرية: دراسة عقدية» والمنشورة في مجلة العلوم التربوية والدراسات الإسلامية في جامعة تعز إلى بيان أهمية الفكر السليم ودوره في بناء المجتمعات ورصد جهود المملكة في مكافحة الغلو الديني، وتُعدُّ من الدراسات التأصيلية المهمة، التي تناولت ظاهرة الانحراف الفكري من منظور عقدي، وقد احتوت على عرض مظاهر الغلو والانحلال الفكري بوصفها خللًا في أصول الاعتقاد، وكانت المنهجية، استنطاق النصوص الشرعية لبيان المنهج العقدي الصحيح في حماية الأمن الفكري، وإظهار أن الجهود السعودية في هذا المجال تنطلق من مرجعية شرعية سلفية، تهدف إلى صيانة الدين وحماية المجتمع.

الفرق بين هذه الدراسة والدراسة السابقة:

تتفرد هذه الدراسة بتقديم مفهوم السياسية المعرفية، كإطار كلي يجمع بين المرتكزات الدينية والنظامية والوطنية، وتحلل «كيفية» إبراز التأصيل العقدي من خلال منظومة الدولة المتكاملة (تعليم، إعلام، أنظمة) وهو ما يمثل سدًا لنقص بحثي في الدراسات التي تربط بين السياسات المعرفية والتحصين العقدي، كما أن هذه الدراسة تضيف «التحصين العقدي» للمجتمع وكيفية بنائهما، من خلال آليات السياسية المعرفية؛ مما يجعل البحث ذا قيمة إستراتيجية في التخطيط الفكري. بينما عالجت الدراسة السابقة الانحراف الفكري (الغلو، والانحلال) من منظور عقدي تأصيلي في مستواه العقدي المباشر.

كما أن الدراسة السابقة تركز على كيفية مواجهة الانحرافات الفكرية عقديًّا بوصفها خللًا في أصول الاعتقاد؛ مما يستوجب معالجة جذرية، في حين تعالج الدراسة الحاليَّة سؤالًا أعمق، وهو كيف يدار التأصيل العقدي مؤسسيًّا وسياسيًّا بما يحقق التحصين الوقائي قبل تشكل الانحراف.

تندرج دراسة السحيمي (2025م) التي بعنوان «جهود المملكة العربية السعودية في تعزيز منهج السلف الصالح» والمنشور في مجلة البحث العلمي الإسلامي (2025م) لبنان، ضمن الدراسات العقدية التي عالجت جهود المملكة العربية السعودية في تعزيز منهج السلف الصالح من خلال إبراز الأسس الشرعية والنظامية التي قامت عليها الدولة السعودية، وبيان التزامها التاريخي والرسمي بحماية التوحيد، وترسيخ منهج السلف الصالح في مجالات الحكم والدعوة والتعليم والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقد اتسمت الدراسة بطابع تأصيلي تقريري، اعتمد على استقراء النصوص الشرعية، وأقوال العلماء لإثبات أن المنهج السلفي يمثل الإطار العقدي.

الفرق بين هذه الدراسة والدراسة السابقة:

هذه الدراسة الحاليَّة لا تقتصر على تقرير المرجعية العقدية، أو إبراز الجهود الشرعية، بل تتجه إلى تحليل كيف تسهم السياسة المعرفية للدولة السعودية في التحصين العقدي للمجتمع من أي انحرافات فكرية من خلال إبراز المرتكزات الشرعية والوطنية وآليات ذلك وآثار هذه السياسة على حماية المجتمع.

هدفت دراسة الدغيم (2006م) التي بعنوان «الانحراف الفكري وأثره على الأمن الوطني في دول مجلس التعاون لدول الخليج»، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج، إلى توضيح قضية الأمن الفكري في دول الخليج العربي من منظور فكري وأمني عام؛ حيث ركَّزت على تحليل التحديات التي تواجه المجتمعات الخليجية في ظل التحولات الفكرية والثقافية، وبخاصة ما يتصل بتأثير التيارات الفكرية الوافدة والعولمة الثقافية، وقد اتسمت الدراسة بطابع تحليل وصفي، سعت من خلاله إلى تشخيص مظاهر التهديد للأمن الفكري وبيان انعكاساتها على الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

الفرق بين هذه الدراسة والدراسة السابقة:

تختلف هذه الدراسة الحاليَّة اختلافًا جوهريًّا في زاوية المعالجة والمستوى المنهجي، فتنطلق هذه الدراسة بتأصيل التحصين العقدي بوصفه الأساس المعرفي والشرعي للأمن الفكري مع تحليل السياسة المعرفية السعودية باعتبارها الإطار الحاكم لحفظ المجتمع السعودي من أي انحرافات.

كما أن الدراسة السابقة تعالج الأمن الفكري في إطاره الإقليمي العام، وتتعامل مع الظاهرة بوصفها تحديًا مشتركًا لدول الخليج، بينما تنفرد هذه الدراسة الحاليَّة بالتركيز على النموذج السعودي.

وعليه فإن هذه الدراسة الحاليَّة لا تكرر ما انتهت إليه الدراسات السابقة، بل تبني عليها وتتجاوزها منهجيًّا من خلال الانتقال من معالجة الأمن الفكري في صورته العامة إلى إبراز التحصين العقدي الذي يقوم عليه الأمن الفكري المستدام في المملكة العربية السعودية.

حدود البحث

يتحدَّد هذا البحث بحدَّيْن اثنين هما:

- الحدّ الموضوعي: تناول البحث دور السياسة المعرفيَّة في المملكة العربيَّة السُّعوديَّة في تأصيل التحصين العقَدي لمواجهة الانحرافات الفكريَّة؛ من خلال إبراز مرتكزات السياسة المعرفيَّة السُّعوديَّة وآليَّاتها في تأصيل التحصين العقَدي لمواجهة الانحرافات الفكريَّة، والإشارة إلى دور السياسة المعرفيَّة السُّعوديَّة في ذلك وآثاره في المجتمع.
- يقتصر البحث على دراسة السياسية المعرفيَّة في المملكة العربيَّة السُّعوديَّة من جانب علاقتها بتأصيل التحصين العقَدي ودورها في مواجهة الانحرافات الفكريَّة دون التوسع في جمع السياسات، التربوية أو الاجتماعية الأخرى.
- الحدّ المكاني: ينحصر نطاق البحث في المملكة العربيَّة السُّعوديَّة بوصفها نموذجًا معاصرًا تبنى سياسة معرفيَّة واضحة تستند إلى الثوابت الشرعيَّة، وتستهدف تعزيز الوسطية والاعتدال.

خطة البحث

اشتملت خطة البحث على مقدمة وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وفهارس.

المقدمة: تحتوي على مشكلة البحث، وأهميته، وأهدافه، ومنهجه، وحدوده.

التمهيد: تناولت فيه ما يلي:

أولًا: مفهوم السياسة المعرفيَّة السُّعوديَّة،

ثانيًا: مفهوم التحصين العقَدي.

ثالثًا: مفهوم الانحراف الفكري.

المبحث الأول: مرتكزات السياسة المعرفيَّة السُّعوديَّة في تأصيل التحصين العقَدي لمواجهة الانحرافات الفكريَّة. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المرتكز الشرعي الديني.

المطلب الثاني: المرتكز النظامي الوطني.

المبحث الثاني: آليَّات السياسة المعرفيَّة السُّعوديَّة في تأصيل التحصين العقَدي لمواجهة الانحرافات الفكريَّة. وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: الآليَّة الدينية.

المطلب الثاني: الآليَّة التعليمية.

المطلب الثالث: الآليَّة الفكريَّة.

المطلب الرابع: الآليَّة الإعلامية.

المبحث الثالث: آثار السياسة المعرفيَّة السُّعوديَّة في تأصيل التحصين العقَدي لمواجهة الانحرافات الفكريَّة. وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الآثار على المستوى العقَدي.

المطلب الثاني: الآثار على المستوى التعليمي.

المطلب الثالث: الآثار على المستوى الاجتماعي.

الخاتمة: وفيها أهم النَّتائج والتوصيات.

الفهارس: فهرس المصادر والمراجع.

التمهيد

أولًا: مفهوم السياسة المعرفيَّة.

أ- مفهوم السياسة: السياسة في اللغة: مأخوذةٌ من الفعل «ساسَ يَسوسُ، سُسْ، سِياسةً، فهو سائِسٌ.» (الزبيدي، د.ت، ج16،ص.157) تقولُ:» ساسَ النَّاسَ: حَكَمهُم، تولّى قيادتَهم وإدارةَ شؤونهم، وتقولُ: ساسَ الأمورَ: دبَّرها، أدارَها، قامَ بإصلاحِها» (عبد الحميد، 2008، ج2).

وفي الاصطلاح: قال النووي -رحمه الله- «والسياسة القيام على الشيء بما يصلحه» (النووي، 1973،ج12، ص.231) وعرَّفها أهل الاختصاص بأنها: عبارة عن خطة واضحة أو ضمنيَّة معمولٌ بها، تستخدمها حكومة أو منظمة إطارًا لصنع قراراتها، وهذه الخطة هي وحدة كاملة من المبادئ والأوضاع والتشريعات واللوائح، تضبط العلاقة بين الحاكم والمحكوم، أو تضبط العلاقات داخل الدولة أو بينها وبين الدول الأخرى (معهد البحرين للتنمية، 2005)، (الجهني، 2024).

ب- مفهوم المعرفيَّة: المعرفيَّة مشتقةٌ من الفعلِ (عَرَفَ) والمعرفةُ في اللغةِ اسمٌ من مصدرِ عَرَفَ، يقال: «عَرَفْتُهُ عِرْفَةً بِالْكَسْرِ وَعِرْفَانًا: عَلِمْتُهُ بِحَاسَّةٍ مِنَ الْحَوَاسِّ الْخَمْسِ» (الفيومي، د. ت، ج2، ص. 404).

والمعرفة في الاصطلاح: «إدراك الشيء على ما هو عليه، وهي مسبوقة بجهل بخلاف العلم، ولذلك يسمى الحق تعالى بالعالم دون العارف» (الجرجاني، 1983، ص.221).

وأما المعرفيَّة في سياق مصطلح (السياسة المعرفيَّة): فهي مصطلح يشير إلى تلك العمليات التي يستخدمها الإنسان في اكتساب المعارف ومعالجتها وتوظيفها حتى يمكنه التعامل مع من حوله والمحيطين به بفهم ووعي.

ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن مصطلح المعرفة يُشكِّل الإطار العام، أو المظلة التي تندرج تحته كل هذه العمليات المعرفيَّة (الزغول، 2007).

ويمكن من خلال ما سبق تعريف السياسة المعرفيَّة بأنها: مجموعة القواعد والمبادئ والإستراتيجيات التي تضعها الدول؛ لتنظيم وتوجيه المعرفة، بما يخدم أهدافها العامة، ومصلحتها الوطنية (بكر، 2008).

ج- مفهوم السياسة المعرفيَّة السُّعوديَّة: من المهم الإشارة إلى أن مصطلح «السياسة المعرفيَّة السُّعوديَّة» في الاصطلاح الأكاديمي

أو السياسي لا يملك تعريفًا واحدًا متفقًا عليه، وما تقصده الباحثة بهذا التعريف هو: مجموعة المبادئ والمرتكزات والآليات التي تتبناها وتُنفذها المملكة العربيَّة السُّعوديَّة، وتهدف إلى بناء الاقتصاد المعرفي وحماية الهُويَّة الفكريَّة والثقافيَّة من التأثيرات الخارجيَّة، والتكامل المؤسسي في تعزيز الهُويَّة الوطنية والدينية وبناء حصانة فكرية للمجتمع. (نظرًا لكون هذا المصطلح إطارًا واسعًا مرتبطًا بالإستراتيجيات الوطنية الحديثة؛ فإن المصدر الأساسي لاستقصاء وتحديد هذه السياسات هي الوثائق الرسمية والبرامج التنفيذية لرؤية السعودية 2030، ينظر وثيقة رؤية السعودية 2030، وبرامج تحقيق الرؤية (برنامج تنمية القدرات، برنامج التحول الوطني).

ثانيًا: مفهوم التحصين العقَدي:

التحصين لغة: الْحَاءُ وَالصَّادُ وَالنُّونُ أَصْلٌ وَاحِدٌ مُنْقَاسٌ، وَهُوَ الْحِفْظُ وَالْحِيَاطَةُ وَالْحِرْزُ. وحصَّن المكانَ: أحصَنه، مَنَعَه وصانه، بنى حوله حِصْنًا، قوَّاه (ابن فارس، 1979)، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يُقَٰتِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِي قُرًى مُّحَصَّنَةٍ﴾ [الحشر:14].

والإحصان في اللغة: «أصله المنع، وكذلك الحصانة، ومنه مدينة حصينة، ودرع حصينة أي: تمنع صاحبها من الجرح، والحصن الموضع الحصين لمنعه» (النووي، د. ت، ج3، ص. 66).

وبناءً على ما سبق فإن مفهوم التحصين العقَدي هو: «حماية أفكار الأمة ومعتقداتها وأخلاقها، وتعزيز ثباتها أمام التيارات الوافدة والأفكار المنحرفة، وتغذية المناعة الإيمانية لديهم؛ لمواجهة الأخطار المحدِقة بالعقيدة والفكر والسلوك؛ لإيجاد الشخصية المسلمة السوية ذات الفكر الإسلامي المتّزن الوسطي، والبعيد عن الشَّطط والتَّطرف والانغلاق» (الرعود، 2016، ج1، ص.83).

أما مفهوم التحصين العقَدي في السياسة السُّعوديَّة فهو: مجموعة السياسات والبرامج الدينيَّة والثقافيَّة التي تعتمدها الدولة السُّعوديَّة بجميع مؤسساتها؛ بهدف حماية التوحيد، والمجتمع من الانحرافات الفكريَّة، وإقامة العدل على الكتاب والسنة، والبناء العقَدي المتين القائم على الفهم الصحيح لمنهج أهل السنة والجماعة (النظام الأساسي للحكم، 1992)، (المادة الأولى والمادة السابعة، أمر ملكي رقم 90/1، بتاريخ 27،8، 1412هـ، المملكة العربية السعودية).

ثالثًا: مفهوم الانحراف الفكري:

الانحراف لغة: الميْل والعدول عن الشيء، فالإنسانُ إذا مال عَنْ شَيْءٍ يُقَالُ: تَحَرَّف وَانْحَرَفَ واحْرَوْرَفَ (ابن منظور، 1994، ج9). يقول ابن فارس: «الْحَاءُ الرَّاءُ وَالْفَاءُ ثَلَاثَةُ أُصُولٍ: حَدُّ الشَّيْءِ، وَالْعُدُولُ، وَتَقْدِيرُ الشَّيْءِ» (ابن فارس، 1979، ج2، ص. 42).

والانحراف في الاصطلاح: «كلُّ فعل أو نشاط أو تصرُّف فيه خروج عن قيم ونظم وتقاليد المجتمع الأصيلة، أو عن القيم الدينية والخلقية، أو عن القواعد الدينية، أو معايير السلوك السوي» (الشيباني، 1993، ص.21).

ومنهم من عرَّفه بأنه: «الخروج عن الوسطية الشرعية، وعن العُرف المعتبر» (النعيمي، 2013، ص.70).

ومن الطبيعي أن تنعكس المدلولات اللُّغوية على التعريف الاصطلاحي، فيُعرَّف الانحراف بأنّه: الميل والعدول عن المنهج القويم – الذي شرعه الله تعالى في كتابه وسنة نبيه ﷺ إلى مناهج وضعية منحرفة؛ بسبب تأثُّرها بمؤثراتٍ فكرية تُبعد الإنسان عن المنهج السَّويّ والمقصد الحق.

والفِكْر لغة: إعمال الْخَاطِرِ فِي الشَّيْءِ (ابن منظور، 1994، ج5)، وقيل: الفِكْر بالكَسْر، ويُفْتَح: إعمالُ النَّظَر (الزبيدي، 2001، ج13).

ومما سبق؛ فإن معاني الفِكْر تدور حول التأمُّل وإعمال النظر أو الخاطر.

والفكر في الاصطلاح «ترتيب أمور معلومة لتؤدّي إلى مجهول» (الجرجاني، 1983، ص. 168).

وأيضًا «الفِكْرُ: حركات تخييلية فِي الذِّهْن، وَقيل: انتقال النفس فِي المعاني انتقالًا بالقصدِ؛ لطلب علم، أو ظن» (السيوطي، 2004، ص.76).

وللانحراف الفكري تعريفات متفاوتة؛ ولعل السبب في ذلك يعود إلى حداثة المفهوم، أو تداخله مع موضوعات أخرى؛ كالتّشدّد، والغلو، والتّنطّع، والإرهاب وغير ذلك، وللانحراف الفكري جوانب مختلفة، فهناك: الانحراف الفكري الديني، والانحراف الفكري السياسي، والانحراف الفكري الإعلامي، والانحراف الفكري الثقافي وغير ذلك (شوقي، 2016).

وعليه، يمكن القول: إن الانحراف الفكري هو «كلُّ خروج فكري عن جادَّة الوسطية والاعتدال المقرر في الشريعة الإسلاميَّة» (النعيمي، 2013، ص.81).

ويُعرَّف أيضًا بأنّه: «انحراف الأفكار أو المفاهيم أو المدركات عمَّا هو متّفق عليه من معايير وقيم ومعتقدات سائدة في المجتمع، أو هو الفكر الذي لا يلتزم بالقواعد الدينية والتقاليد والأعراف والنُّظم الاجتماعية السائدة والملزمة لأفراد المجتمع» (الدغيم، 2006، ص. 12).

أما مفهوم الانحراف الفكري في السياسة السُّعوديَّة فهو: كل خروج عن منهج الاعتدال والوسطية، وانحراف في المعتقدات والسياسة الفكريَّة للحكومة السُّعوديَّة التي تقرر عقيدة التوحيد وأحكام الشريعة الإسلاميَّة، بما يؤدي إلى تهديد الأمن الاجتماعي، أو الديني، أو الفكري، أو المساس بالثوابت الشرعية والوطنية التي تقوم عليها الحكومة السُّعوديَّة (هذا التعريف ليس له مرجع مخصص، وإنما يتكرر في المؤتمرات والبحوث التي تنظمها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالتعاون مع الجهات الأمنية والتعليمية، وأيضًا في بوابة الأمن الفكري في موقع الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر).

المبحث الأول: مرتكزات السياسة المعرفيَّة السُّعوديَّة في تأصيل التحصين العقَدي لمواجهة الانحرافات الفكريَّة

المطلب الأول: المرتكز الديني الشرعي:

اعتمدت السياسة السُّعوديَّة في تأصيل التحصين العقَدي لمواجهة الانحرافات الفكريَّة على دعائم مهمَّة، وأسس متينة؛ أسهمت في التصدّي للفكر المنحرف والحدِّ من تأثيره. وأبرز هذه المرتكزات، المرتكز الديني الشرعي.

أولًا: التمسك بالقرآن الكريم والسنة النبويَّة:

لقد ارتكزت السياسة المعرفيَّة السُّعوديَّة على القرآن والسنة باعتبارهما المرجعية العليا التي تشكل الإطار العقَدي والقيمي للسعودية دولةً ومجتمعًا، واعتمدت على هذين المصدرين في صياغة المناهج التعليميَّة، وتأسيس الخطاب الدعوي الرسمي، وإرساء منظومة قيمية وأخلاقية، تستهدف حماية الفرد والمجتمع من التيارات الفكريَّة المنحرفة.

وقد أمر القرآن الكريم وحثَّت السنة النبويَّة بإصلاح الفكر؛ لأنه عاملٌ مهمٌّ لتهذيب السلوك الإنساني، وعامل وقاية يحمي المسلم من الوقوع في الانحرافات الفكريَّة، إضافةً إلى أنه وسيلة لفهم الشرع القويم والعمل به.(التركي، 2002)

وفيما يلي أبرز الطرق التي سلكها القرآن الكريم والسنة النبويَّة لبناء الفكر السليم وإصلاحه وتهذيبه.

أ– غرس التوحيد والعقيدة الإسلاميَّة في مؤسسات المعرفة:

حرصت الحكومة السعودية على غرس التوحيد والعقيدة الإسلامية في المؤسسات من خلال جعلهما أساسًا للسياسات التعليمية والمناهج الدراسية في جميع المراحل، وقد أكدت أن التعليم يهدف إلى ترسيخ الإيمان بالله وتعميق الانتماء للعقيدة الصحيحة وربط المعرفة بالقيم الإسلامية، ويتجلى ذلك في إشراف الدولة المباشر على التعليم (سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، الصادر عن وزارة التعليم).(ابن قاسم، 1929، ج1، ص.8-14).

وقد اعتمدت السياسة السُّعوديَّة على ترسيخ عقيدة التوحيد كمدخل رئيس للتحصين العقَدي، وأبرز مثال على ذلك مقررات التعليم العام والعالي، وفي برامج وزارة الشؤون الإسلاميَّة (موقع وزارة الشؤون الإسلاميَّة، 2025) وفي كل ما يوجه للشباب خاصة، مما يشكل سياجًا معرفيًّا يحول دون التيارات المنحرفة؛ مثل: الغلو والتكفير والإلحاد.

ب– الحثُّ على استعمال العقل وضبطه بالوحي:

قامت السياسة السعودية على تفعيل العقل الاجتهادي في إطار الوحي، وتحقيقًا للتوازن لتقديم النقل على العقل دون تعطيل العقل الذي يُعدُّ نعمة من نعم الله تعالى، ميَّز الله به البشر عن باقي المخلوقات، وقد أولى الإسلام عناية بالغة به، وحثَّ على استعماله؛ لكونه من الأدلة الشرعية المعتبرة، ولما فيه من أثر كبير في معرفة الحق من الباطل، كما أنه مناط التكليف (ابن تيمية، 2023)، ومن خلاله يستطيع الإنسان تحصين نفسه من الشبهات والانحرافات والدعوات الفكريَّة الهدَّامة، وعدم الانسياق وراء التيارات المنحرفة. ومن هنا جاءت المبادرات السُّعوديَّة المعاصرة بإدراج مقررات التفكير الناقد في التعليم الثانوي والجامعي (وزارة التعليم، ملامح تطوير المناهج الدراسية، 2023).

ج– الوسيطة والاعتدال كخيار إستراتيجي:

تقوم السياسة المعرفيَّة السُّعوديَّة على إعلاء قيمة الوسطية والاعتدال، وأن تعريف الوسطية أنها وسط بين الغلو والتفريط، وأن أهل السنة وسط في دعوتهم إلى الله تعالى بالحكمة والموعظة الحسنة (الإدارة العامة للإعلام والاتصال المؤسسي، 2024).

وقد أكد القرآن الكريم أنَّ الأمة الإسلاميَّة أمة وسط قال تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ [البقرة: 143].

وجاءت السنة النبويَّة تعزّز هذا النهج؛ حيث كان النبي ﷺ القدوة في الاعتدال والبعد عن الغلو، وسياسة المملكة العربية السعودية تجربة رائدة في تعزيز منهج الوسطية والاعتدال ومكافحة الإرهاب، وهي تجربة ضخمة ثرية فرضت نفسها؛ لتكون تجربة ملهمة تتسابق الأنظمة والمنظمات المعنية إلى استلهامها والاستفادة منها، وما يدل على ذلك ما ورد في مواد النظام الأساسي للحكم التي تشدد على الوسطية والاعتدال وسد منافذ الإرهاب (النظام الأساسي للحكم، 2008)، وأيضًا ما ورد في الفتوى الشرعية، إذ أطلقت دار الإفتاء مجموعة كبيرة من الفتاوى تحث على الالتزام بالوسطية والاعتدال (الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، 2005)، وأيضًا ما ورد في أنظمة التعليم بترسيخ قيم الوسطية والاعتدال؛ انطلاقًا مما نصَّ عليه النظام في مادته الثالثة عشرة (النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/90) وتاريخ 1412/8/27هـ، الباب الثالث)، (حدادي، 2025)، والآن رؤية المملكة العربية السعودية 2030، التي من أهدافها الإستراتيجية تعزيز قيم الوسطية والتسامح (وثيقة رؤية المملكة العربية السعودية 2030، الأهداف الإستراتيجية).

وبناءً على ما تقدَّم، فقد اعتمدت السياسة المعرفيَّة السُّعوديَّة على المرتكزين الدينيين الأساسيين (القرآن الكريم والسنة النبويَّة) في تأصيل التحصين العقَدي لمواجهة الانحرافات الفكريَّة أيما اعتماد، وجعلتهما المرجعية الأولى في التشريع والتوجيه (النظام الأساس للحكم في المملكة العربيَّة السُّعوديَّة، 2008، ص.9). قال الملك عبد العزيز آل سعود – رحمه الله –: «إنَّ أساس أحكامنا ونُظمنا هو الشرع الإسلامي (القرآن الكريم والسنة النبويَّة)، والضرر كل الضرر؛ هو السير على غير الأساس الذي جاء به نبينا محمد ﷺ « (القابسي، د. ت، ص. 59).

ثانيًا: الاعتماد على منهج السلف الصالح:

لا يمثل تمسك المملكة العربية السعودية – قيادة وعلماء وشعبًا – بمنهج السلف الصالح مجرد استمرارية تاريخية لعهد التأسيس، بل يُعد عقيدة وتوجهًا أسهم في تحقيق التحصين العقدي، ومواجهة

مظاهر الغلو والتطرف الفكري (السحيمي، 2025)، فقد اعتمدت الدولة السعودية منهج السلف الصالح في ضبط الفتوى وربطها بالهيئات العلمية الراسخة؛ مما أسهم في الحد من فوضى الفتاوى الفردية التي تستغلها الجماعات المتطرفة في تبرير أفكارها وأعمالها الإرهابية، كما أن الالتزام بالقواعد الأصولية المعتبرة، كرد المتشابه إلى المحكم، ومراعاة مقاصد الشريعة في حفظ الضرورات الخمس، حال دون توظيف النصوص الشرعية توظيفًا منحرفًا، يفضي إلى الغلو والتكفير أو استباحة الدماء (التركي، د.ت)، كما استطاعت الدولة السعودية تحصين الفرد من الانجراف خلف الدعوات المشوهة التي تتبناها جماعات الإسلام السياسي المتطرفة، وذلك بإرساء فقه الطاعة والجماعة مقابل فكر الخروج، بانتهاج منهج السلف الصالح الحصن المنيع ضد «فكر الخروج» والتكفير السياسي من خلال التأصيل الشرعي لحرمة الدماء ووجوب لزوم الجماعة وفاءً بالبيعة (ابن عثيمين، 2000، ج160، ص.14).

إن المنهج السلفي في جوهره هو «الوسطية « بين طرفي الإفراط والتفريط، وهو ما انعكس في الخطاب الديني الرسمي والمبررات الفكرية التي تنتهجها الدولة، وقد برز هذا الأثر في الجهود المؤسسية الهادفة إلى تفكيك الخطاب المتطرف، وبيان مخالفته للأصول الشرعية والتأكيد على أن الغلو ليس من تعاليم الدين الصحيح، ولا منهج السلف الصالح، فكثيرًا ما توجه شبهة إلى هذا المنهج؛ لكونه سببًا في نشوء الغلو والتطرف وتنسب إلى هذا المنهج زورًا، فالمنهج السلفي المعتمد في المملكة العربية السعودية يضع ضوابط صارمة لمسائل التكفير، ويمنع آحاد الناس من الخوض فيها (ابن باز، د.ت، ص.410)، كما أن الزعم بأن المنهج السلفي يتسم بالجمود والإقصاء يتعارض مع الواقع العملي؛ إذ أثبتت الحكومة السعودية أن هذا المنهج قادر على التفاعل مع المتغيرات المعاصرة (الفوزان، د.ت، ص. 18–20)، فإن تأكيد النظام الأساسي للحكم على التزام المملكة بمنهج السلف الصالح قد أصبح معلمًا من معالمها العظيمة، ونصَّ نظامها الأساسي بقيامها على هذا المنهج والدعوة إليه (السند، 2017)، وقد احتضنت الدولة السعودية في أدوارها المختلفة الدعوة السلفية إلى أن كان عهد الملك عبد العزيز – رحمه الله– فأعاد بناء الدولة من جديد، وأقام هذا الكيان الإسلامي الكبير، سائرًا على منهج آبائه وأجداده في حماية العقيدة الإسلامية ونشرها، مبينًا للناس المعنى الصحيح للسلفية، وهو اتباع الكتاب والسنة (السحيمي، 2025)، فيقول الملك عبد العزيز رحمه الله: «أنا مبشر أدعو إلى دين الإسلام: أنا داعية إلى عقيدة أهل السلف الصالح» (الزركلي، 1988، ص. 216)، وتوالى حكام هذه الدولة المباركة على النهج نفسه حتى عهد خادمين الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز حفظه الله، ومن كلماته التي تدل بوضوح على التزام السعودية بمنهج السلف الصالح: «هذه دوله قامت على كتاب الله وسنة رسوله عليه السلام، ولن تحيد عن ذلك إن شاء الله» (خطاب الملك سلمان بن عبد العزيز) –حفظه الله–في إحدى كلماته الرسمية المؤكدة لثوابت الدولة، والمنشورة في موقع رئاسة أمن الدولة، جريدة المدينة، ص.8، العدد: (18903) السنة الحادية والثمانون يوم السبت 24-1-2015).

المطلب الثاني: المرتكز النظامي الوطني:

يُعدُّ المرتكز النِّظامي الوطني إحدى الدعائم المتينة والأسس الجوهرية التي اعتمدت عليها المملكة العربيَّة السُّعوديَّة في تأصيل التحصين العقَّدي؛ لمواجهة الانحرافات الفكريَّة، فهو بمثابة الدرع الواقي والحصن المنيع أمام كل المحاولات التي تستهدف أمن المجتمع، والنيل من استقراره، وزعزعة ثوابته الدينية والوطنية وغيرها.

وتبرز أهمية هذا المرتكز ليس لكونه قانونًا أو نظامًا يوصي بالتمسُّك بالكتاب والسنة، ويحث على التمسُّك بالشريعة الإسلاميَّة، ومذهب السلف الصالح فحسب، بل إن مكانته تتجاوز ذلك؛ لكونه امتدادًا متجذرًا في وجدان المجتمع السعودي، وحصاد تاريخ طويل من الارتباط الوثيق والصلة المتجذِّرة بالعقيدة الصحيحة التي ورَّثها الآباءُ للأبناء.

ولعلَّنا في هذه السانحة نستعرض أبرز المرتكزات النِّظاميَّة الوطنيَّة، وهي على النحو الآتي:

أولًا: النِّظام الأساسي للحكم:

تمثِّل الدعوة الإصلاحية التي قامت على أساسها المملكة العربيَّة السُّعوديَّة؛ الرَّكيزة التي اعتمد عليها الحكم، وتقوم تلك الدَّعوة على أساس إقامة شرائع الإسلام والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتطبيق مبادئ الشريعة الإسلاميَّة، وإصلاح العقيدة وتنقيتها من البدع، وهي بذلك تستمدُّ مبادئها من المبادئ الإسلاميَّة الصحيحة (النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية، ص. 80، 2008).

ومن يتأمل في الخطاب الذي ألقاه الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود رحمه الله – بمناسبة صدور النظام الأساسي للحكم– يدرك بوضوح المبادئ الكبرى التي تأسست عليها المملكة العربيَّة السُّعوديَّة، كما يتجلَّى من النظام الأساسي للحكم، التأصيل الإسلامي المطلق لسيادة الشريعة، وفيه النُّص على أن الدولة تحمي عقيدة الإسلام وتطبِّق الشريعة، وتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، وتقوم بواجب الدعوة إلى الله مما لا نظير له في أي دستور آخر (السحيمي، 2025).

فالإسلام أمر ونهي كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وجميع الولايات الإسلاميَّة إنما مقصودها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» (ابن تيمية، 2004، ج28، ص. 66).

ونصُّ الخطاب الذي ألقاه الملك فهد بن عبد العزيز رحمه الله هو: «حَرِصَ الملك عبد العزيز على إنفاذ منهج الإسلام في الحكم والمجتمع مهما كانت الصعوبات والتحديات، ويتلخَّص هذا المنهج في إقامة المملكة العربيَّة السُّعوديَّة على ركائز إسلاميَّة من إقامة توحيد الله وشريعة الإسلام وحمل الدعوة ونشرها، وإيجاد بيئة عامة محبة صالحة مجردة من المنكرات والانحرافات وتحقيق الوحدة الإيمانية، وتحقيق الشورى وأن يظل الحرمان الشريفان مطهرين للركع السجود (الجزيرة، 2000).

فإذا كان هذا هو المنهج التي تسير عليه الدولة السُّعوديَّة أعزها الله؛ فإنَّه مما لا شك فيه أنّ ملامح التّحصين العقَدي لحماية المجتمع السعوديّ من الغلو والانحراف والتّطرف وردكثيرًا في مواد هذا النظام الأساسي للحكم، وقد توشَّحت الكثير من مواده بألفاظ العقيدة الصحيحة، والالتزام بأحكام الشريعة الإسلاميَّة. ولعلنا نستعرض نماذج لبعض مواده للدلالة على ذلك.

المادة الأولى: «المملكة العربيَّة السُّعوديَّة دولة إسلاميَّة ذات سيادة تامة، دينها الإسلام، ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ « (النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية، 2008، ص.90).

وما جاء في المادة الأولى دلالةٌ واضحةٌ على أهمية العقيدة الإسلاميَّة وعلوّ مكانتها، وأنها المرجع الأعلى للدولة، واعتبار القرآن الكريم والسنة النبويَّة مصدري التشريع والأحكام.

المادة السابعة: «يستمدّ الحكم في المملكة العربيَّة السُّعوديَّة سلطته من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة» (النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية، 2008، ص.11).

وتؤكد هذه المادة أن الحكم في المملكة العربيَّة السُّعوديَّة يقوم على مرجعية شرعية، تمنع أي محاولة للالتفاف على ثوابت الدين تحت شعارات جذَّابة، ودعوات منمَّقة؛ تخفي وراءها انحرافًا فكريًّا. فالكلمة الأولى والأخيرة في هذا البلد لشرعِ الله سبحانه وتعالى.

المادة التاسعة: «الأسرة هي نواة المجتمع السعودي، ويربّى أفرادها على أساس العقيدة الإسلاميَّة، وما تقتضيه من الولاء والطاعة لله ولرسوله ولأولي الأمر، واحترام النظام وتنفيذه، وحب الوطن والاعتزاز به وبتاريخه المجيد» (النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية، 2008، ص.13).

تؤكد هذه المادة أن الأسرة ليست كيانًا اجتماعيًّا فقط، وإنما هي خط الدفاع الأول ضد أخطار الشبهات والشهوات والانحرافات الفكريَّة التي تواجهها، فهي اللبنة الأولى في بناء الوعي العقَدي لدى الأفراد منذ طفولتهم ونعومة أظفارهم؛ حيث تغرس فيهم القيم الإسلاميَّة، وحب الدين والانتماء للوطن وهويته الإسلاميَّة.

وإجمالًا لما سبق؛ فإن ما ورد في مواد النظام الأساسي للحكم في المملكة العربيَّة السُّعوديَّة يظهر بوضوح ملامح التحصين العقَدي، ويعكس حرص الدولة على حماية مواطنيها من مظاهر الغلو والانحراف والتَّطرف.

ثانيًا: رؤية المملكة العربيَّة السُّعوديَّة 2030م:

أبرز ملامح التحصين العقَدي لمواجهة الغلو والتطرُّف والفكر المنحرف التي وردت في رؤية 2030م. ما يلي:

جاء في الرؤية 2030م: «تبدأ رؤيتنا من المجتمع، وإليه تنتهي [...] (رؤية المملكة العربية السعودية 2030، ص. 13)، وينبثق هذا المحور من إيماننا بأهمية بناء مجتمع حيوي، يعيش أفراده وَفق المبادئ الإسلاميَّة ومنهج الوسطية والاعتدال معتزين بهُويتهم الوطنية، وفخورين بإرثهم الثقافي العريق، في بيئة إيجابية وجاذبة، تتوافر فيها مقومات جودة الحياة للمواطنين والمقيمين، ويسندهم بنيان أُسَري متين، ومنظومتا رعاية صحية واجتماعية ممكّنة» (رؤية المملكة العربية السعودية 2030، ص. 25-28).

وجاء في الرؤية 2030م أيضًا: «يمثّل الإسلام ومبادئه منهج حياة لنا، وهو مرجعنا في كل أنظمتنا وأعمالنا وقراراتنا وتوجهاتنا، ولقد أعزنا الله بالإسلام وبخدمة دينه، وتأسيًا بهدي الإسلام في العمل والحثّ على إتقانه، وعملًا بقول نبينا الكريم ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُحِبُّ إِذَا عَمِلَ أَحَدُكُمْ عَمَلًا أَنْ يُتْقِنَهُ» (الطبراني، 1995، ج1، برقم (897)، ص.275) (البيهقي، ج7، برقم (4929)، ص.232). ستكون نقطة انطلاقتنا نحو تحقيق هذه الرؤية هي العمل بتلك المبادئ، وسيكون منهج الوسطية والتَّسامح مرتكزنا الأساسي» (رؤية المملكة العربيَّة السُّعوديَّة 2030، ص.13).

ومن خلال هذين النصين فقط نستعرض أبرز هذه الملامح فيما يلي:

التزام الإسلام عقيدة وعبادة، وشريعة، ونظام حكم، ودولة.

إن المملكة العربيَّة السُّعوديَّة منذ الأيام الأولى لقيامها على يد الإمام محمد بن سعود رحمه الله إلى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز حفظه الله؛ تلتزم بالإسلام عقيدةً وعبادةً وشريعةً ونظام حُكم ودولة، وكان من أولويّاتها الإيمان بهذا الإسلام والدعوة إليه، وتطبيق أحكامه تطبيقًا صافيًا في جميع أحوال الناس، والالتزام بتعاليم الإسلام ومبادئه وشعائره؛ حتى يكون المجتمع عصيًّا على الانزلاق خلف الانحرافات الفكريَّة، أو الوقوع ضحيَّة أهل الأهواء والزَّيْغ.

تعزيز الهُويَّة الوطنيَّة.

يُعدُّ تعزيز الهُويَّة الوطنية والحفاظ عليها صمام أمان لتحصين المجتمع من الانحرافات الفكريَّة؛ لأن الحفاظ على الهُويَّة الوطنية هو حفاظ على الأمّة ذاتها، وحفظ لكيانها وبقائها، وضياع الهُويَّة الوطنية لأي مجتمع من المجتمعات؛ معناه ذوَبان هذا المجتمع في المجتمعات والثقافات الأخرى، ومن ثَمّ ضياعه وتبدُّله، بل واختفاؤه (مصطفى والعامر، 2020) ضمن كتاب: المؤتمر الدولي الأول للهُويَّة الوطنية في ضوء رؤية المملكة.

تعزيز قيم الوسطية والاعتدال.

من ثمار الوسطية الحقَّة أن يُعبد الله سبحانه وتعالى دون غلوٍّ ولا جفاء ولا إفراط ولا تفريط، وتحقيق الأمن والاستقرار للأمَّة، وكذلك تحقيق سيادة الأمة وريادتها على الأمم؛ لأن تحقيق الوسطية يعني تحقيق الأفضلية والخيرية، ومن ثمار الوسطية أيضًا تحقيق السلام والأمن العالميين، وانتشار الإسلام وظهور جمالياته وإشراقاته (السديس، 2017).

وبناءً على ذلك، فإنَّ غرس قيم الوسطية والاعتدال في المجتمع يُعدُّ من أرسخ الوسائل التي تقيهِ شرَّ الانجرار نحو الأفكار المنحرفة والدعوات الهدَّامة؛ التي تتسلل تحت شعارات برَّاقة ودعاياتٍ زائفة.

وإجمالًا لما سبق؛ فإن ما ورد في رؤية المملكة العربيَّة السُّعوديَّة 2030م يكشف بجلاء وجود جملة من القيم والمبادئ التي بإمكانها التصدِّي للفكر المنحرف بكل أشكاله ومقاومته بكافَّة أطيافه، وتعزيز أسس التحصين العقَّدي في المجتمع، وهذا يعكس حرص الدولة على حماية مواطنيها وتحصينهم ضدَّ مظاهر الغلوِّ والانحراف والتّطرُّف.

المبحث الثاني: آليات السياسة المعرفيَّة السُّعوديَّة في تأصيل التحصين العقَّدي لمواجهة الانحرافات الفكريَّة

المطلب الأول: الآليَّة الدينية:

إن السياسة المعرفيَّة في المملكة ليست مجرد إجراءات وضعية غير مدروسة، وإنما هي مشروع إستراتيجي يهدف إلى ترسيخ العقيدة الإسلاميَّة الصحيحة، وحماية المجتمع المسلم السعودي من أي انحرافات فكرية تخالف الدين الإسلامي، وتتمثَّل الآليَّة الدِّينيَّة في الوزارات والمؤسسات والهيئات الدينية الرسمية في المملكة العربيَّة السُّعوديَّة، ويبرز دورها في تأصيل التحصين العقَّدي وتعزيزه، وحماية المجتمع وتحصينه من الانحرافات الفكريَّة؛ بما يسهم في تحقيق الأمن الفكري وترسيخه، وبناء مجتمع بعيد كل البعد من مظاهر الغلو والتطرُّف والفكر المنحرف. ويمكننا الإشارة إلى أبرز الوزارات والهيئات الدينية في المملكة العربيَّة السُّعوديَّة فيما يلي:

أولًا: هيئة كبار العلماء ودورها في ترسيخ الأمن الفكري.

أ- التعريف بهيئة كبار العلماء (مجلة البحوث الإسلامية، 2012)

هي هيئة شرعية متخصِّصة في البحوث العلميَّة والإفتاء، تشكَّلت بموجب الأمر الملكي رقم (137/1) بتاريخ (1391/7/8هـ)؛ لتقوم بمزاولة الأعمال الآتية:

- إبداء الرأي فيما يُحال إليها من قِبَلِ ولي الأمر من أجل بحثه وتكوين الرأي المستند إلى الأدلة الشرعية فيه.
- التوصية في القضايا الدينية المتعلقة بتقرير أحكام عامة ليسترشد بها ولي الأمر؛ وذلك بناءً على بحوث يجري تهيئتها وإعدادها للهيئة.

دور الهيئة في ترسيخ الأمن الفكري:

تبذل هيئة كبار العلماء جهودًا عظيمة في ترسيخ الأمن الفكري، والمحافظة على سلامة فكر الإنسان وعقله وفهمه من الانحراف والخروج عن الوسطية والاعتدال، ومن يتأمل بيانات الهيئة وأنشطتها يدرك مدى حرصها على تعزيز الأمن الفكري ووقاية المجتمع من الانزلاق نحو التّطرُّف والغلو والفكر المنحرف، والأدوار التي قدمتها الهيئة في هذا المجال كثيرة أبرزها ما يلي:

- الدّعوة إلى التمسُّك بالعقيدة الصحيحة، والتحذير من أهل الأهواء والفكر المنحرف:

أكدت الهيئة في العديد من النصوص أهمية التمسُّك بالعقيدة الصحيحة؛ لكونها الدرع الواقي والحصن الحصين الذي يقي المجتمع مزالق التطرُّف والغلو والفكر المنحرف، ومما صدر عنها في هذا الباب: «والواجب التمسُّك بهذا الدين القويم، والسَّيْر فيه على الصراط المستقيم؛ المبني على الكتاب والسُّنّة وَفق فهم الصحابة – رضي الله عنهم – ومن تبعهم بإحسان، ووجوب تربية النشء والشباب على هذا المنهاج القويم والصراط المستقيم حتى يسلموا – بتوفيق من الله – من التيارات الفاسدة، ومن تأثير دعاة الضلالة والفتنة والفرقة، وحتى ينفع الله بهم أمة الإسلام، ويكونوا حملة علم وورثة للأنبياء وأهل خير وصلاح وهُدى» (مجلة البحوث الإسلامية، 2012).

- تعزيز الانتماء للوطن والمحافظة على وحدته، وعدم المساس بأمنه واستقراره ومكتسباته:

حثَّت الهيئة في بياناتها على وحدة الصف، واجتماع الكلمة، والمحافظة على مكتسبات الوطن ووحدته، وعدم المساس بأمنه واستقراره، ومثال ذلك ما صدر عنها: «وإن المجلس لَيُذكِّر الجميع بوجوب شكر هذه النعمة التي نعيشها من الأمن والاستقرار واجتماع الكلمة وما منَّ الله به من دفع الشرور عن هذه البلاد؛ وذلك مما يحتِّم التعاون على البِرّ والتقوى والاستقامة على الحق» (مجلة البحوث الإسلامية، 2012، (47) ص.322).

ثانيًا: الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ودورها في تحقيق الأمن الفكري.

أ- التعريف بالرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (الموقع الرسمي للرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، 2025).

تعتبر الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر جهازًا مستقلًّا، يرتبط تنظيميًّا برئيس مجلس الوزراء، ويرأسه رئيس عام بمرتبة وزير، يعيَّن بأمر ملكي، وترتبط به فروع المناطق، وهيئات المدن، والمحافظات، والمراكز.

أهداف الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

تسعى الرئاسة العامّة لهيئة الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر إلى تحقيق أهداف عدَّة، نذكر منها ما يلي:

- إقامة واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتطبيقه بماورد في الكتاب والسنة النبويَّة
- الإسهام في ترسيخ الأمن العقَّدي، والفكري، والأخلاقي.
- الإسهام في إظهار تميُّز المملكة العربيَّة السُّعوديَّة بصفتها قلب العالم الإسلامي وقدوته ومحطَّ أنظار المسلمين.

ب–دور الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في تحقيق الأمن الفكري (هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، 2018، ص.19):

لقد حولته المملكة العربيَّة السُّعوديَّة من واجب فردي إلى مؤسسة رسمية وكان اهتمام السُّعوديَّة بتنظيم هذا الواجب جزءًا من بناء الدولة منذ عهد الدولة السُّعوديَّة الأولى، ولا يوجد في أي دولة حتى الآن مثل هذا الجهاز الحكومي المستقل بميزانية وصلاحيات إدارية.

وللرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إسهام بارز في تحقيق الأمن الفكري، ومن يتأمل رؤيتها ورسالتها وأهدافها في سبيل تحقيقه يتجلَّى له بوضوح الجهود العظيمة التي قامت بها في سبيل ذلك.

تتمثَّل رؤيتها في تحقيق الأمن الفكري في: أن تكون الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر نموذجًا رائدًا في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومتميزة في الإسهام بتحقيق الأمن الفكري من خلال عمل مؤسسي وخطط عملية تحصِّن هذا النوع من الأمن، وتعزِّز الانتماء لهذا الوطن، وتحقِّق تطلُّعات ولاة الأمر حفظهم الله.

ومَفَادُ رسالتها في تحقيق الأمن الفكري: إقامة شعيرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لتحصين المجتمع من الانحرافات الفكريَّة والتنظيمات الحزبية التي تتعارض مع منهج المملكة العربيَّة السُّعوديَّة القائم على منهج أهل السُّنّة والجماعة من خلال البرامج والملتقيات والنشاطات المتنوعة بشراكات تكاملية.

وتتجلَّى أهدافها في سبيل تحقيق الأمن الفكري في الآتي:

- تعزيز منهج السلف الصالح في نفوس أفراد المجتمع.
- تأصيل مبدأ السمع والطاعة وتعميق الولاء والانتماء لهذه البلاد المباركة وولاة أمرها.
- تقوية صلة الشباب بالعلماء المعتبرين بالمملكة العربيَّة السُّعوديَّة، وتعزيز مرجعيتهم الشرعية. كسماحة المفتي، وأعضاء هيئة كبار العلماء.
- حماية منسوبي الرئاسة العامة وأفراد المجتمع من التّأثر بالأفكار المتطرِّفة، والتّنظيمات الإرهابية، والجماعات الحزبية.
- إبراز جهود المملكة العربيَّة السُّعوديَّة في العناية بالدين الإسلامي وخدمة قضاياه.
- إبراز دور الرئاسة العامة في تعزيز الوسطية والاعتدال وتقوية الانتماء للوطن.
- تعزيز مسؤولية الفرد في المحافظة على أمن الوطن، ومقدّراته ومكتسباته.

وقد قامت الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أجل تحقيق الأمن الفكري وترسيخه بالعديد من التوجيهات والبرامج والنشاطات والفعاليات والوسائل الدعوية، والجلسات الحوارية، والمحاضرات العلميَّة، والدورات التدريبية، وورش العمل، والمنصَّات التوعوية المتنقِّلة، والإصدارات والمسابقات، والمعارض المتعلقة بالأمن الفكري (هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، 2018، ص.24).

ثالثًا: وزارة الشؤون الإسلاميَّة والدّعوة والإرشاد:

أ– التعريف بالوزارة: تسعى وزارة الشؤون الإسلاميَّة إلى إيجاد بيئة إسلاميَّة وسطية رائدة، وخدمات مبتكرة ومستدامة؛ من خلال العناية بجميع الأمور المتعلقة بالمساجد والمصلَّيات وشؤونها، من حيث (بناؤها وصيانتها ونظافتها)، والعناية بالقرآن الكريم والإشراف العام على مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، وتنظيم المسابقات المحلية والدولية لحفظ كتاب الله وتلاوته وتجويده، والسُّنَّة المطهَّرة، إلى جانب الدعوة إلى الله في الداخل والخارج بالحكمة والموعظة الحسنة، وفق منهج السلف الصالح، والإشراف الفني على الجمعيات والمؤسسات للقطاع غير الربحي وَفق اختصاصها، والإشراف على المراكز الإسلاميَّة، ونشر الوسطية والاعتدال، والعناية بالأمن الفكري، ومساعدة الأقلِّيات والجاليات الإسلاميَّة في الخارج، والتنسيق مع الهيئات الإسلاميَّة، ودعم الجامعات والمعاهد الإسلاميَّة في الخارج، وإبراز الدور الريادي للمملكة في خدمة الإسلام والمسلمين (الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الإسلاميَّة والدّعوة والإرشاد، 2025).

ب– دور وزارة الشؤون الإسلاميَّة والدّعوة والإرشاد في ترسيخ الأمن الفكري: بذلت وزارة الشؤون الإسلاميَّة والدّعوة والإرشاد جهودًا عظيمة في سبيل تحقيق الأمن الفكري، وقامت بالعديد من البرامج والفعاليات والمبادرات التوعوية والمحاضرات العلميَّة، والخطب المنبرية في سبيل ذلك.

وأعدت جُملةً من برامج التوعية المتعلقة بأهمية تعزيز الأمن الفكري والاجتماعي، والتحذير من الأفكار المتطرفة والانحرافات الفكريَّة، مع التأكيد على التمسُّك بثوابت العقيدة الإسلاميَّة، واللُّحمة الوطنية، والمحافظة على وحدة الوطن وأمنه واستقراره، وتأتي هذه الجهود ضمن البرامج المتكاملة التي تنفِّذها وزارة الشؤون الإسلاميَّة والدعوة والإرشاد في مختلف مناطق المملكة؛ انطلاقًا من دورها الريادي في توعية المجتمع، وترسيخ مبادئ الاعتدال، والاعتزاز بالهُويَّة الوطنية (وكالة الأنباء السُّعوديَّة [واس]، 2008).

وإجمالًا لما سبق؛ تظهر بجلاء الجهود العظيمة والإسهامات البارزة للمؤسسات والوزارات والهيئات الدينية في المملكة العربيَّة السُّعوديَّة التي تسعى إلى تحصين المجتمع من الانحرافات الفكريَّة والتطرّف والغلو والأفكار الهدَّامة، والتنظيمات الحزبية التي تتعارض مع توجُّه المملكة القائم على منهج أهل السُّنة والجماعة؛ وذلك من خلال الدعوة إلى الله بالموعظة الحسنة؛ وَفق منهج السلف الصالح، وغرس قيم العقيدة الإسلاميَّة الصحيحة في المجتمع، وربطه بالمبادئ الرَّبانية، والدعوة إلى منهج الوسطية والاعتدال.

المطلب الثاني: الآليَّة التعليمية:

تُعرَّفُ الآليَّة التعليمية بأنها: مجموعة القواعد والمبادئ والاتجاهات التي تضعها السلطات التعليمية في الدولة؛ لتنظيم التعليم وتوجيهه فيها، بما يخدم أهدافها العامة ومصلحتها الوطنية (بكر، 2003،ص.4).

وتُعرف الآليَّة التعليمية للسياسة المعرفيَّة السُّعوديَّة بأنها القواعد التنظيمية المؤسسية والسياسات التربوية والشريعة، كالخطط والبرامج والمناهج التي تعتمدها الدولة لتحقيق التكامل بين البعد القيمي في ضوء العقيدة الإسلاميَّة وبين البعد المعرفي لمتطلبات التنمية الوطنية وأهداف الرؤية السُّعوديَّة 2030 (قرار مجلس الوزراء، 1389هـ)، (الرشيد، د. ت).

وتُعدُّ الآليَّة التعليمية من أبرز آليات السياسة المعرفيَّة السُّعوديَّة لتأصيل التحصين العقَدي، وتعزيز الأمن الفكري، وتحصين العقول قبل وقوعها في مزالق الغلوّ والتّطرّف والانحراف. وقد بذلت المملكة العربيَّة السُّعوديَّة جهودًا عظيمة لإصلاح التعليم، وقدَّمت العديد من الخطط والدراسات؛ لتحسين جودة التعليم، وبناء منظومة تعليمية متطورة تواكب العصر ورؤية 2030، سواء أكان ذلك من خلال تطوير المناهج والمقررات الدراسية، أو من خلال برامج إعداد الكادر التدريسي وتأهيلهم، أو برامج تحسين البيئة التربوية، أو ربط التعليم بالتحول الرقمي أو غير ذلك (رؤية المملكة العربيَّة السعودية 2030، 2016، ص. 36).

وقد قامت المملكة العربيَّة السُّعوديَّة بالعديد من المشاريع لأجل تطوير التعليم، وقبل إطلاق رؤية 2030؛ اتّبع ملوك المملكة العربيَّة السُّعوديَّة مناهج مختلفة لتطوير نظام التعليم.

وقد بُذلت جهود جبَّارة في خدمة التعليم وتطويره والنهوض به، ويجدر بنا أن نستعرض إسهامات بعض المؤسسات التعليمية في تعزيز الأمن الفكري، وأبرز المؤسسات التعليمية ما يلي:

أولًا: المدارس

يُعدُّ التعليم إحدى الركائز الأساسية التي يسعى المجتمع من خلالها إلى تحقيق الأمن والاستقرار؛ إذ لم يتحقق الأمن والاستقرار إلا من خلال الوعي العميق بالعقيدة، والقدرة على التمييز بين الصواب والخطأ، والقدرة على تحفيز الذات لاكتساب المزيد من المعرفة، ويرتبط الأمن ارتباطًا وثيقًا بالتربية والتعليم؛ إذ بقدر ما تغرس القيم الأخلاقية والغايات النبيلة لدى أفراد المجتمع؛ يسود ذلك المجتمع الأمن والاستقرار.

فالمدرسة إحدى المؤسسات التربوية القادرة على تحصين المجتمع من الانحرافات الفكريَّة، وبما أنَّها هي الدرع الحصين التي تحول دون انحراف الطلاب، فإنها في الوقت نفسه قد تتسبَّب فيه؛ لكونها تمثل بيئة مغرية وخِصبة لكثير من دعاة الفكر المنحرف والمتطرف، لهذا كانت الوظيفة الأساسية للمدرسة في نظر الإسلام، هي تحقيق التربية الإسلاميَّة بأسسها الفكريَّة والعقَدية الصحيحة (البقمي، 2008).

وقد أولت وزارة التعليم عناية كبيرة للمدرسة، من خلال مجموعة من السياسات التعليمية والممارسات التربوية أبرزها: تطوير المناهج الدراسية، بما ينسجم مع عجلة التطور الكبيرة والمتسارعة التي تعيشها المملكة العربيَّة السُّعوديَّة في جميع الميادين، وبما يتماشى مع المستجدَّات العلميَّة والتقنية الحديثة والتطور في العلوم التربوية، وبما يتناسب مع الاتجاهات العالمية في ضوء الثورة الصناعية الرابعة ومهارات القرن الحادي والعشرين، ويحقق إحدى مستلزمات رؤية المملكة 2030 في إعداد مناهج تعليمية متطورة؛ تركز على المهارات الأساسية، بالإضافة إلى تطوير المواهب وبناء الشخصية، وأبرز الأهداف في عملية تطوير المناهج الدراسية ما يلي (وزارة التعليم، 2022):

- إعداد الطالب للحياة والعمل، وتهيئته للمراحل القادمة في مسيرته التعليمية.
- مواكبة التطور والمعايير العالمية في المناهج الحديثة المتنوعة، وتحقيق متطلبات مهارات القرن الحادي والعشرين.
- تعزيز الولاء للقيادة الرشيدة، وتثمين دورها في تطوير الوطن والمواطنين.
- ترسيخ قيم المواطنة وتعزيز الانتماء للوطن والاعتزاز بمنجزاته.
- تنقيح الكتب المدرسية من الأفكار المؤدلجة ورموز التيارات الضالة.
- تعزيز قيم التسامح والوسطية واحترام الآخر والانفتاح على العالم.
- تضمين مفاهيم رؤية المملكة العربيَّة السُّعوديَّة ومضامينها في الكتب المدرسية.

ولم تتوقف جهود المملكة عند تطوير المناهج الدراسية فحسب؛ وإنما اهتمَّت أيضًا بالطاقم التدريسي، وإعداده الإعداد الجيِّد، والتأهيل المناسب؛ حتى يكون صمام أمان لطلابه؛ لكونه من أهم الركائز في بناء شخصيات الطلبة، وصقل أفكارهم، وتقويم سلوكهم، فالمعلمون هم الأداة الفعَّالة لتصحيح المفاهيم، وتقويم المسار وقت الحاجة، ومن ثمَّ برزت الحاجة إليهم في تعزيز الأمن الفكري والتصدِّي للانحرافات الفكريَّة، التي قد يتعرَّض لها الطلبة، بل أصبح ذلك ضرورةً مُلحَّةً ومطلبًا حيويًّا (كعكي، 2017).

ثانيًا الجامعات

تُعدُّ الجامعات من أهم المؤسسات التعليمية؛ لكونها تزوِّد الطلبة بالحقائق والمعلومات التي تُبنى عليها آراؤهم واتجاهاتهم نحو أوطانهم، وبما أن الاتجاه يمكن تشكيله وتعديله من خلال المكوِّن المعرفي؛ فإنَّ الجامعة تحمل ضمن مسؤولياتها تطوير الاتجاهات الفكريَّة الإيجابية، وتعميق مستوى المواطنة الصالحة في نفوس الطلاب، وفي بناء شخصياتهم القادرة على التكيُّف مع التّطوّرات المتسارعة التي أصبحت من مستلزمات العصر وتحدياته (خريسة، 2023).

فالجامعة لا تقتصر على التعليم فقط، بل تؤدي وظائف مهمة في المجتمع إلى جانب مهمّة التّعليم، كالاهتمام بالبحث العلمي، وخدمة المجتمع، من خلال الإسهام في تحقيق الأمن الفكري فيه، ونشر الأفكار المعتدلة، وغرس القيم الإسلاميَّة الصحيحة، إضافةً إلى إسهامها في تنوير المجتمع وبناء وعي فكري وعقدي سليم يحصّن المجتمع عقديًّا وفكريًّا.

ولتحقيق الأمن الفكري تقوم الجامعة بثلاثة أدوار رئيسة هي: (الحقباني والعطا، 2024):

- الدور التعليمي والتوعوي: يتمثل هذا الدَّور في توعية الطلاب بمفهوم الأمن الفكري وأهميته، وفهم ضوابطه، ومراحله، والأسباب والعوامل التي تساعد في سبيل تحقيقه.
- الدور الوقائي: ويتمثل في توفير الحماية الفكريَّة اللازمة للطلبة الجامعيين، وتبصيرهم بسلبيات غياب الأمن الفكري، وما ينتج عنه من انحراف فكري تترتَّب عليه الكثير من المخاطر والمفاسد الفردية والاجتماعية.
- الدور التصحيحي (العلاجي): يقصد به تصحيح بعض المفاهيم المغلوطة التي تهيمن على أفكار بعض الطلاب، وربما تدفعهم إلى الانحراف الفكري، فينتج عنه نتائج سلبية، سواء على المستوى الفردي أو الاجتماعي (وزارة التعليم، 2022، ص.4).

ويمكن أن نستعرض جملة من أبرز ما تقوم به الجامعة من أدوار في سبيل تأصيل المجتمع وتحصينه من الانحرافات الفكريَّة؛ فيما يلي:

دور المقرَّرات والمناهج التعليمية:

للمناهج التعليمية والمقررات الدّراسيَّة دورٌ محوريٌّ في تحقيق الأمن الفكري، من خلال تكوين شخصية الطلاب في جميع المجالات المعرفيَّة، وتتجلَّى أهم أهدافها فيما يلي (الطيار، 2022، ص. 70):

- تسهم في صيانة الوعي الفكري للطلبة السعوديين.
- تساعد في تعزيز ثقافة التفكير النقدي لدى الطلبة للتمييز بين الفكر المعتدل والفكر المتطرِّف.
- تسهم في إرشاد الطلاب إلى مواقع المعلومات الصحيحة والمفيدة.
- تعزِّز فكرة الولاء والبراء باعتبارها جزءًا من عقيدة المسلمين.
- تعزِّز خبرة الطلاب في التعامل مع الأفكار المتطرفة.
- تنمّي لدى الطلبة الاعتدال في الاعتقاد والموقف والسلوك.
- تبرز الأفعال المحرَّمة التي تضرُّ بأمن المجتمع والعقوبات المترتبة عليها.
- تحصّن عقول الطلاب من الوقوع ضحايًا للفئات الضالة فكريًّا.

دور أعضاء هيئة التدريس:

يُعدُّ الأستاذ الجامعي عنصرًا جوهريًّا في العملية التعليمية؛ لأنه يقود العمل التربوي والتعليمي، ويتعامل مع الطلبة مباشرة، فيؤثر في تكوينهم العلمي والاجتماعي، ويعمل على تقدّم المؤسسة وتطويرها، وحمل أعباء رسالتها العلميَّة والعملية في خدمة المجتمع (السلمي والمطرفي، 2023)، فهو ركيزة أساسية في تنمية القيم الأخلاقية وترسيخ المبادئ الدينية لدى الطلاب، من خلال أهداف المقرَّرات التعليمية ومحتوياتها والأساليب التي يتبعونها.

ولعلَّ أهم ما يجب أن يتصف به أعضاء هيئة التدريس، الكفاءة العلمية؛ فالأستاذ إذا تمكَّن من المقرر سهل عليه إيصال المعاني الصحيحة للطلاب، وتعزيز نقاط القوة واستثمارها وإقناعهم (الحقباني والعطا، 2024).

وأبرز الأدوار التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس في تحقيق الأمن الفكري ما يلي (السلمي والمطرفي، 2023):

- توضيح مفاهيم الغلوّ والتّطرّف الدينيين وتبعات العنف ومخاطرها على المجتمع.
- رصد مظاهر الانحراف الفكري لدى الطلبة، ومن ثَمَّ المساهمة في تصحيحها بالتعاون مع المختصّين.
- نشر ثقافة الحوار البنَّاء بين الطلاب، وتقبُّل الرأي الآخر ولو كان مخالفًا.
- دراسة مشكلات الطلاب التي تؤدِّي إلى انقطاعهم عن الدراسة والتسرُّب من التعليم؛ مما يجعلهم فريسة يَسْهُل اصطيادُها من قِبَل دعاة الفكر المنحرف، على أن تتم هذه الدراسة بالتعاون مع المختصّين.
- التأكُّد من خلوّ المراجع العلميَّة المرتبطة بالمقرر الذي يقوم بتدريسه من الأفكار المنحرفة.
- تجسيد مفاهيم الوسطية والاعتدال قولًا وعملًا.

وإجمالًا لما سبق؛ تظهر بجلاء حجم الجهود الكبيرة، والإسهامات المتميزة التي بذلتها المملكة العربيَّة السُّعوديَّة في مجال تطوير التعليم وإصلاح منظومته؛ بدءًا من المدرسة ووصولًا إلى الجامعة؛ بهدف الارتقاء بالمؤسسات التعليمية ورفع كفاءتها العلميَّة والتّكوينيّة، وحماية الطلاب من مظاهر الانحراف الفكري والانزلاق في دَرْكِ الغلوّ والتطرف.

المطلب الثالث: الآليَّة الفكريَّة:

في ظل التحولات الفكريَّة المتسارعة، والتحديات الإيديولوجية المتنامية التي يشهدها العالم، أدركت المملكة العربيَّة السُّعوديَّة منذ وقت مبكر أن حماية المجتمع لا يتحقق إلا من خلال بناء فكر ووعي راسخ ذروة سنامه العقيدة الصحيحة ومنهج أهل السنة، ومن هذا المنطلق قامت المملكة العربيَّة بالعديد من الإستراتيجيات والآليات الفكريَّة؛

لتحصين المجتمع التحصين الصحيح فكريًّا وعقديًّا، من خلال الاهتمام بالبنية الفكريَّة، وتأسيس منصَّات فكرية رصينة؛ تقوم على الاعتدال والوسطية، وتؤدي دورها في نشر التوعية الفكريَّة، وتعزيز الانتماء الوطني، وترسيخ القيم والمبادئ الإسلاميَّة.

وفي هذا الإطار بلورت المملكة مجموعة من الآليات الفكريَّة الرامية إلى بناء خطاب معرفي متزن، يقوم على النقد العلمي، ويعزز الهُويَّة الإسلاميَّة، ويحصن المجتمع ضد مؤثرات العولمة الفكريَّة والتيارات المتطرفة:

أولًا: المراكز والوحدات الفكريَّة:

حظيت المراكز والوحدات الفكريَّة والتوعوية في المملكة العربيَّة السُّعوديَّة بدعم واسع من القيادة الرشيدة، حيث وفَّرت لها كل الوسائل والإمكانات اللازمة، من خبرات متخصِّصة، وكوادر متميزة؛ لتكون هذه المراكز قادرة على أداء رسالتها بكل كفاءة واقتدار، وتؤدي عملها على أكمل وجه من ناحيتي تعزيز مناعة المجتمع فكريًّا وعقديًّا وتحصينه، وترسيخ قيم الوسطية والاعتدال، بالإضافة إلى تجفيف منابع الإرهاب، ومواجهة الأفكار المتطرفة ورصدها وتحليلها ومواجهتها والوقاية منها. ولعلَّ من أبرز هذه المراكز الفكريَّة والتوعوية ما يلي:

المركز العالمي لمكافحة الفكر المتطرِّف (اعْتِدَال) (الموقع الرسمي لوزارة الإعلام، 2025): يُعدُّ المركز العالمي لمكافحة الفكر المتطرف (اعْتِدَال) إحدى الآليات الفكريَّة؛ إذ جاء تأسيسه بمبادرة سعودية عالمية لتعزيز التعاون الدولي في مواجهة الفكر المتطرف (اعتدال، 2017) ويستند المركز للتصدِّي لظاهرة الإرهاب من خلال مواجهة فكره المتطرف؛ عبر طرق حديثة، ويُعدُّ مركز «اعتدال» مرجعًا رئيسًا في مكافحة الفكر المتطرف، من خلال رصده وتحليله للتصدي له ومواجهته والوقاية منه، والتعاون مع الحكومات والمنظمات لنشر ثقافة الاعتدال وتعزيزها، ويقوم المركز بتطوير تقنيات مبتكرة يمكنها رصد ومعالجة الخطاب المتطرف وتحليله بدقّة عالية، ومعالجة جميع البيانات وتحليلها أيضًا، وهو ما يوفِّر مستويات غير مسبوقة في مكافحة الأنشطة المتطرفة في الفضاء الرقمي، وتشير تقارير المركز إلى أنه تمكن خلال عام 2022م من رصد أكثر من 6 ملايين مادة إعلامية متطرفة في الفضاء الرقمي ومعالجتها بخطاب بديل يقوم على قيم التعايش والتسامح (اعتدال، 2022)، وبذلك أصبح المركز من أبرز الأدوات الإستراتيجية في التصدي لخطاب الكراهية والتطرف.

مركز الوعي الفكري (وزارة التعليم، 2025): يعمل مركز الوعي الفكري وَفق إستراتيجية محدَّدة، وحوكمة إدارية منضبطة، تسعى من خلالها وزارة التعليم إلى تحقيق جانبين، هما: تعزيز الحصانة والحماية الذاتية؛ وذلك من خلال رصد الظواهر السلبية وتحليلها، ومن ثَمّ تقديم البرامج العلاجية لها، وأن يحمي كل طالب ومعلم نفسه من الوقوع في أي مظاهر انحراف فكري.

ويهدف المركز إلى تعزيز الولاء للدين، ثم لولاة الأمر، والانتماء للوطن، ونشر قيم الوسطية والاعتدال والتسامح والتعايش، والوقاية من الفكر المتطرف ومعالجة آثاره، وتشجيع المبادرات العلميَّة والبحثية في القضايا الفكريَّة.

إضافةً إلى أنه يعمل وَفق اختصاصاته على تنفيذ الخطط والبرامج والأنشطة والفعاليات التي تُعِدُّ إنسانًا يتمسك بثوابته الدينية، وقيَمه الوطنية، ويفتخر بوطنه وقيادته، وحضارته وتاريخه ورموزه الوطنية، ويتحلَّى بقيم الوسطية والاعتدال.

ومما يهدف إليه أيضًا تعزيز الوعي الفكري والانتماء الوطني في إدارة التعليم والوحدات التنظيمية التابعة لها، والإسهام في تحقيق التكامل والتوازن والوسطية في طرح الأفكار المتنوعة التي تخدم منهج الاعتدال الفكري.

ومع أهمية هذه الأهداف، فإن التقييم النقدي لفاعلية المركز يكشف عن بعض التحديات، فعلى الرغم من تنظيم الكثير من البرامج التدريبية والندوات الفكريَّة داخل الأوساط الشبابية، فقد أظهرت دراسة صادرة عن مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني (2022)، أن نسبة الطلاب الذي تأثروا إيجابيًّا ببرامج التوعية الفكريَّة لا يتجاوز 43 % من إجمالي العينة المستهدفة.

وتتلخَّص رؤية مركز الوعي الفكري في خلق مجتمع تعليمي يتَّسم بالولاء للدين، ثم المليك والوطن، قائم على قيم التسامح والاعتدال والوسطية.

مركز الإصلاح والتأهيل (الموقع الرسمي لمركز الإصلاح والتأهيل، 2025): يُعدُّ مركز الإصلاح والتأهيل مؤسسة إصلاحية، تُعنى بإعادة التأهيل والدمج للمتطرّفين، وَفق طرق علمية منهجية متخصِّصة، تستند إلى دستور المملكة العربيَّة السُّعوديَّة (الشريعة الإسلاميَّة) والقوانين الدولية، ومبادئ حقوق الإنسان. ومن أبرز أهدافه: تعزيز الأمن الفكري، وترسيخ الاعتدال الفكري والانتماء الوطني، والبناء المعرفي والسلوكي للمستفيدين، وتعزيز فرص اندماج المستفيدين في المجتمع، وبناء المعرفة والممارسة الأفضل بقضايا التطرف الفكري.

ويقوم على العديد من المرتكزات الإستراتيجية أبرزها: الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلاميَّة، والمواجهة الفكريَّة للتطرف، وصيانة الأمن الوطني، والتكامل المجتمعي، والتعاون مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية، ومواكبة المتغيرات، وعودة المستفيدين للحياة الطبيعية، وتعزيز المواجهة الدولية لظاهرة الإرهاب.

وقد أبرزت تقارير أمنية أن نسبة المستفيدين الذين أُعيد دمجهم بنجاح في المجتمع بعد برامج المركز تجاوزت 86 % في حين لم تتجاوز نسبة حالات الانتكاس 14 % وهي نسبة تعد منخفضة مقارنة بالمعدلات العالمية (تقرير حول برامج إعادة تأهيل المتطرفين، 2020)، (مكتب مكافحة الإرهاب، الأمم المتحدة، 2020).

وإجمالًا لما سبق؛ فإن المراكز الفكريَّة والتوعوية التي ذُكِرت سابقًا ما هي إلا نماذج للاستشهاد بها على جهود هذه المراكز التي أسهمت في تأصيل التحصين العقَدي في المجتمع؛ لمواجهة التَّطرّف والانحرافات الفكريَّة، ولعلَّ ما ذكر كافٍ للدلالة على إبراز جهود هذه المراكز التوعوية.

ثانيًا: البحث العلمي (الدراسات والبحوث الفكريَّة):

غير خافٍ أننا نعيش عصر المعرفة والعولمة، وأن قضية الأمن الفكري لا تحتمل التجربة، ولذا تُعدُّ الدراسات والأبحاث الفكريَّة بالإضافة إلى غيرها من الدراسات العلميَّة والميدانية وورش العمل والندوات والمؤتمرات سبيلًا لتحديد المشكلات، وكذا جمع كافة المعلومات ذات الصلة بها وتحليلها، ثم اختيار منهج أو أكثر من مناهج البحث العلمي في معالجتها؛ لاستخلاص أهم النتائج والتوصيات؛ وصولًا لحلول تتسم بالموضوعية. ولعلَّ أهم ما ينبثق عن البحث العلمي خصوصًا الدراسات والأبحاث الفكريَّة (الهماش، د. ت، ص. 33) التي تمثّل منظومة متكاملة معرفية لدراسة الظواهر الفكريَّة وتحليلها، وتسهم في ترسيخ الأمن الفكري، وتحصين المجتمع السعودي من مظاهر التطرّف والغلوّ والفكر المنحرف؛ كونها توفر قاعدة فكرية معرفية في تعزيز الفهم العقَدي، والتمييز بين الفكر الصحيح من الفكر المنحرف، إضافةً إلى إسهامها في تقديم محتوى موثوق يُستخدم في المقررات الدراسية والتعليمية والبرامج التوعوية، وتشير بيانات وزارة التعليم (2022) إلى تمويل أكثر من (150) مشروعًا بحثيًّا في مجالات الأمن الفكري والفكر المتطرف، وهو ما يعكس وعيًا بأهمية المقاربة العلميَّة في مواجهة الفكر المنحرف.

ولأهمية البحث العلمي – وخصوصًا الدراسات والبحوث الفكريَّة – في ترسيخ الأمن الفكري في المجتمع؛ فقد بذلت المملكة العربيَّة السُّعوديَّة جهودًا كبيرة في الاهتمام به وتطويره، وعلى وجه الخصوص البحوث والدراسات الفكريَّة، وهو من أبرز العناصر التي تعوِّل عليها رؤية المملكة 2030 (زهران، 2023، ص.9).

ولعلَّ من أبرز الكراسي أو الجمعيات أو المؤسسات الوطنية التي تهتم بالدراسات الفكريَّة في المملكة العربيَّة السُّعوديَّة ما يلي:

كرسي الأمير نايف بن عبد العزيز رحمه الله لدراسات الأمن الفكري (الموقع الرسمي سعوديبيديا، 2025): يُعدُّ كرسي الأمير نايف لدراسات الأمن الفكري أحد الكراسي العلميَّة في جامعة الملك سعود بمدينة الرياض في المملكة العربيَّة السُّعوديَّة، وقد أنشئ عام 1428هـ/2007م؛ لدراسة الأفكار المهدِّدة لاستقرار المجتمع، وذلك من خلال إعداد الدراسات العلميَّة، وإقامة الأنشطة المتخصّصة حول آليات تعزيز الأمن الفكري ومصادر التهديد له.

ويعمل كرسي الأمير نايف لدراسات الأمن الفكري على تحقيق أهداف عدة، منها: الإسهام في تعزيز الاهتمام بالأمن الفكري، وتنمية قدرات الباحثين وطلبة الدراسات العليا المتخصّصين، وإعداد الدراسات العلميَّة حول الممارسات والظواهر المخالفة لمفهوم الأمن الفكري، ومعالجة التيارات المخِلَّة بالأمن الفكري مع طرح حلول عملية لمعالجتها، وتقويم الدراسات والمشاريع والبرامج المتعلقة بالأمن الفكري، وهندسة الخطاب المعرفي القادر على تحصين المجتمع وتتمثل أهدافه في:

تفكيك الخطابات المتطرفة من خلال دراسات تحليلية معمَّقة تستكشف جذور الانحرافات الفكريَّة وآلياتها.

بناء إطار نظري متكامل للأمن الفكري، يجمع بين الأبعاد الاجتماعية والنفسية والسياسية للمفهوم؛ مما يوفر أسسًا صلبة للسياسات العامة.

الجمعية العلميَّة السُّعوديَّة للأمن الفكري (الموقع الرسمي للجمعية العلميَّة السُّعوديَّة للأمن الفكري، 2025):

تُشير التوجهات الحديثة للعمل المؤسسي في هذا المجال، كما تعكسها رؤية الجمعية السُّعوديَّة للأمن الفكري إلى ضرورة الارتقاء بالبحث العلمي من مجرد نشاط نظري إلى قوة دافعة للتغير الاجتماعي وتؤكد هذه الرؤية أهمية:

- الريادة المعرفيَّة في تقديم حلول مبتكرة لمواجهة التحديات الفكريَّة على المستويين المحلي والخارجي.
- تقديم الاستشارات العلميَّة في مجال التخصص.
- تطوير الفكر النقدي من خلال إنشاء قواعد معلومات ضد الأفكار الهدامة والمنحرفة.

وإجمالًا لما سبق؛ يتضح أن المملكة العربيَّة السُّعوديَّة أَوْلت الآليات الفكريَّة اهتمامًا كبيرًا؛ فأنشأت المراكز التوعوية والبحثية، ووفّرت لها كل الإمكانات اللازمة، إضافةً إلى أنها دعمت الأبحاث والدراسات الفكريَّة المتخصّصة، وشجعت الباحثين والمختصين في البحث فيها، حتى ينعم الوطن والمواطن بالأمن الفكري، بعيدًا عن مظاهر التّطرّف والغلو والفكر المنحرف.

المطلب الرابع: الآليَّة الإعلامية:

تُعدُّ السياسات الإعلامية مكونًا أساسيًّا ضمن إستراتيجيات الأمن الفكري؛ إذ لم يعد دور الإعلام مقتصرًا على نقل المعلومات، بل أصبح أداة فاعلة في تشكيل الوعي لأفراد المجتمع عامة.

ولذا أَوْلَتِ المملكة العربيَّة السُّعوديَّة عناية خاصة بالإعلام، وجعلته منصَّة أساسية للتوجيه والوعي؛ حيث عملت على تطوير المؤسسات الإعلامية، ومواكبة الثورة الرقمية، وتبنِّي أحدث التقنيات الإعلامية، ووضعت ضوابط ومعايير مهنية تضمن توجيه الرسالة الإعلامية نحو خدمة المجتمع، ونشر قيم الوسطية والاعتدال، وتعزيز الانتماء الوطني، وتحليل الدور المحوري الذي يضطلع به الإعلام السعودي في مواجهة الانحرافات الفكريَّة، وذلك وفق ما يأتي:

أولًا: تفعيل دور الإعلام في نشر الوعي المجتمعي وتحصين المجتمع:

يقع على الإعلام واجب عظيم في نشر الوعي وتحصين المجتمع من غوائل الفكر المنحرف وشروره، ومن أبرز الأدوار التي يقوم بها الإعلام ما يلي:

- استضافة العلماء الرَّاسخين في علوم الشريعة والحياة؛ لتوضيح المفاهيم الشرعية الصحيحة، وبيان المنزلقات الفكريَّة الخطيرة التي يتبنّاها الفكر المنحرف، والردّ عليها بصورة موحَّدة؛ كي

لا يُستخدم التضارب في الردود ضدَّ الأمن الفكري للدولة (صوفي، 2025).

- دعم الإعلام للأفكار التي ترفع من الروح المعنوية لدى المواطنين في مواجهة الحوادث الإرهابية، ووضع الإعلام المضاد عن طريق تدفُّق مستمر وواعٍ للمعلومات والحقائق عن ظاهرة الانحراف الفكري والسلوك الإرهابي وآثارهما، وما يستجدُّ فيهما في الوقت المناسب؛ بما يوضح الصورة أمام الجميع، وبما لا يترك فراغًا يستثمره الآخر على نحو سيئ (الدغيم، 2006).
- فتح قنوات الاتصال بالجماهير أمام دعاة التيار المعتدل الذين يفهمون الإسلام فهمًا شموليًّا دقيقًا وعميقًا؛ من تلفاز ومذياع وصحف ومحاضرات عامة ودروس بالمساجد ونحوها؛ مما يساعد في بروز الفكر الإسلامي الصحيح المعتدل، وهذا يضيّق ويقلِّل من فرص نشأة التيار المنحرف الذي يتبنّى العنف في خطابه (الدغيم، 2006).
- تقديم الثقافة الإسلاميَّة والمنهج الوسط فيما يتصل بنواحي الحياة العامة، مع بثّ الوعي فيه بأسلوب رصين؛ لئلا ينشأ جيل غير مدرك لهُويته الإسلاميَّة (الشيخ، 2009).
- قيام الجهات المسؤولة عن الثقافة والإعلام والتوجيه في المجتمع بتقديم البيانات والحقائق عن ظاهرة الانحراف الفكري والسلوك الإرهابي وآثارها الخطيرة، معزِّزة ذلك بالصورة؛ لتبصير الرأي العام بما يحدث (الدغيم، 2006).

وفي ضوء ما سبق؛ أدَّى الإعلام السعودي دورًا محوريًّا في نشر الوعي المجتمعي وتحصين المجتمع من الانحرافات الفكريَّة؛ من خلال توظيف العديد من الأدوات المساعدة، واتخاذ العديد من الخطوات لتقديم خطاب إعلامي معتدل ومتوازن ينسجم مع الثوابت الوطنية ورؤية المملكة 2030، وفي إطار ذلك حرصت المملكة العربيَّة السُّعوديَّة بكلّ جهدٍ عبر وسائلها الإعلامية على ترسيخ منهج الوسطية، واحترام الحقوق والعدالة، والحدّ من خطابات الكراهية ومكافحة التطرّف، وعدم إتاحة الفرصة للجماعات الإرهابية والمتطرّفة لاستخدام المنصَّات الإعلامية؛ لبثِّ أفكار الكراهية والعنف (الموقع الرسمي لوكالة الأنباء السُّعوديَّة [واس]، 2025).

ثانيًا: مراقبة المحتوى الإعلامي بما يتوافق مع الثوابت الشَّرعية والوطنية:

تُعدُّ مراقبة المحتوى الإعلامي من أهمِّ الأدوات التي تمكِّن الدولة من توجيه الأجهزة الإعلامية بما يخدم الوطن والمواطن وحمايته من الانجرار في مزالق الفكر المنحرف، ووقاية المجتمع من آثاره.

فالرقابة لا تعني تقييد حرية التعبير، وإنما تعني ضبط المحتوى الإعلامي بما يتوافق مع النصوص الشرعية، والقيم الدينية، والثوابت الوطنية.

وتتناول الرقابة وضع معايير للمواد الفنية المعروضة؛ المرئية والمسموعة والمقروءة؛ بحيث تتوافق هذه المعايير مع قيم المجتمع المسلم وعقيدته وتقاليده الأصيلة.

ولهذا السبب، أنشأت المملكة العربيَّة السُّعوديَّة الهيئة العامة لتنظيم الإعلام؛ وهي جهة مسؤولة عن تنظيم الإعلام المرئي والمسموع والمقروء، ومراقبة النشاط الإعلاني وضبطه، سواء للأفراد أو الشركات والمؤسسات، إضافة إلى المحتوى الإعلامي الرقمي بكافة أنواعه في وسائل الإعلام ومنصَّات التواصل الاجتماعي.

وقد تأسَّست تحت اسم هيئة الإعلام المرئي والمسموع في عام 1433هـ/2012م، ووافق مجلس الوزراء على تحويل المسمى إلى الهيئة العامة لتنظيم الإعلام في 1445هـ/2023م (الموقع الرسمي للهيئة العامة لتنظيم الإعلام، 2025).

وإجمالًا، فإن السّياسة الإعلامية في المملكة العربيَّة السُّعوديَّة تنبثق من الإسلام الذي تدين به الأمَّة عقيدةً وشريعةً، وتهدف إلى ترسيخ الإيمان بالله عزَّ وجلّ في نفوس الناس، والنهوض بالمستوى الفكري والحضاري والوجداني للمواطنين وإلى معالجة المشكلات الاجتماعية وغيرها، وتعميق فكرة الطاعة لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم ولأولي الأمر، والحضّ على احترام النظام الاجتماعي وتنفيذه عن قناعة.

فالمادة الأولى فيه تنصُّ على أنْ: يلتزم الإعلام السُّعودي بالإسلام في كلّ ما يصدر عنه، ويحافظ على عقيدة سلف هذه الأمّة، ويستبعد من وسائله جميعها كلَّ ما يناقض شريعة الله التي شرّعها للناس.

وتنُصُّ المادة الثانية منه على أنْ: يعمل الإعلام السعودي على مناهضة التيارات الهدَّامة، والاتجاهات الإلحادية، والفلسفات المعادية، ومحاولات صرف المسلمين عن عقيدتهم، ويكشف زيفها، ويبرز خطرها على الأفراد والمجتمعات، والتّصدّي للتّحديات الإعلامية المعادية؛ بما يتفق مع السياسة العامَّة للدولة (السياسة الإعلامية في المملكة العربيَّة السُّعوديَّة، 1981). وكلُّ هذه الإجراءات والخطط والبرامج والسياسات الإعلامية تصبُّ في خدمة الوطن والمواطن وتعزيز وعيه الفكري، وحمايته من مظاهر الغلوّ والتطرُّف والانحرافات الفكريَّة.

المبحث الثالث: آثار السياسة المعرفيَّة السُّعوديَّة في تأصيل التحصين العقَدي لمواجهة الانحرافات الفكريَّة.

توطئة:

بعد أن استعرض البحث في المبحث الأول المرتكزات الأساسية للسياسة المعرفيَّة السُّعوديَّة في تأصيل التحصين العقَدي لمواجهة الانحرافات الفكريَّة ثم استعرض في المبحث الثاني آلياتها التنفيذية، فإن هذا المبحث يركز على الآثار المترتبة على تلك السياسات والآليات، ويقصد بالآثار هنا النتائج الواقعية التي بَذَلتها المملكة العربيَّة السُّعوديَّة بفضل الله تعالى، ثم بفضل ولاة أمرها، جهود جبّارة في سبيل رقيّها ونهضتها ورفعتها؛ من خلال تبنّي رؤىً طموحة وسياسات حكيمة،

استندت إلى مرتكزات شرعية، وثوابت وطنية؛ أسهمت في تعزيز الأمن الفكري، وتأصيل التحصين العقَدي لمواجهة التّطرّف والغلوّ والانحرافات الفكريَّة، فأثمرت تلك الجهود آثارًا ونتائج ملموسة، ونجاحًا منقطع النظير في تغلُّبها على مظاهر التّطرّف والفكر المنحرف؛ ولعلَّ السبب في ذلك يعود إلى تمسُّك هذه البلاد المباركة بالمنهج الوسطي المعتدل، الذي يمتاز بتوازنه ووسطيته وشموليته وعالميته، عالمية الإسلام الذي يدعو إلى قيَم التّسامح والاعتدال، ويدحض كل ملامح التّطرُّف والكراهية والعنف.

وقد جاءت هذه الآثار على ثلاثة مستويات رئيسة: عقدية، تعليمية، اجتماعية، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: الآثار على المستوى العقَدي:

أدركت المملكة العربيَّة السُّعوديَّة بحكم مكانتها الدّينيّة والحضاريّة خطورة التحولات الفكريَّة المتسارعة، والتحديات الإيديولوجية المتنامية التي يشهدها العالم، وما يمكن أن تسبّبه هذه التّحولات والتّحديات من انحرافات فكريّة وعقديّة تمسّ ثوابت الدّين وقيَمِه، فوقفت هذه البلاد أمام هذه التحولات والتحديات سدًّا منيعًا، ومنعت بالقوة كلَّ فكر دخيل، أو مذهب هدّام، أو عقيدة كافرة، أو بدعة باطلة (السحيمي، 2025). قال الملك عبد العزيز آل سعود– رحمه الله – عندما تولَّى أمر هذه البلاد: «نحن لا عزَّ لنا إلا بالإسلام، ولا سلاح لنا إلا بالتّمسّك به، وإذا حافظنا عليه؛ حافظنا على عزّنا وسلاحنا، وإذا أضعناه؛ ضيَّعنا أنفسنا، وبؤنا بغضب من الله» (القابسي، د. ت، ص. 70).

وقد بادرت المملكة العربيَّة السُّعوديَّة إلى حماية المجتمع من كلّ تلك المخاطر، وأدركت أن ذلك لن يتحقق إلا من خلال بناء فكر ووعي راسخيْن؛ فوظَّفت مختلف أدواتها الدينية والتعليمية والفكريَّة والإعلامية وغيرها من أدوات التحصين الفكري والعقَدي؛ لتعميق الفهم الصحيح للعقيدة الصحيحة وَفق منهج السلف الصالح، وتحصين المجتمع فكريًّا وعقديًّا، يقوم على الاعتدال والوسطية، وترسيخ القيم والمبادئ الإسلاميَّة.

وفي ضوء هذه الجهود حقَّقت السّياسة المعرفيَّة السُّعوديَّة آثارًا ملموسة انعكست بوضوح على المستوى العقَدي للمجتمع السعوديّ، وأبرز إسهاماتها ما يلي:

- ترسيخ العقيدة الصحيحة: وهذا الأمر واضح للعيان، في كل أعمال الدولة على مستوى أنظمتها وتصريحات ولاتها.؛ ونجد العقيدة الإسلاميَّة حاضرة في مواد الحكم، وفي دستور المملكة العربيَّة السُّعوديَّة الذي يعتمد على الكتاب والسُّنّة، وعليهما يتم مبايعة الملك، إضافةً إلى أنها تحرص على تبيان مكانة العقيدة الإسلاميَّة، ووجوب غرسها عن طريق التّربية والتّعليم في نفوس النشء منذ الصغر؛ لتكوين مجتمع مسلم معتز بعقيدته، وأوجب النظام حماية هذه العقيدة، والدفاع عنها من قِبَلِ القوات المسلحة، وأوضح أن الدفاع عن العقيدة لا يقتصر عليها فحسْب، بل على كل مواطن (السند، 2022).
- ترسيخ قيم الوسطية والاعتدال: ويُعدُّ ترسيخُ قيمِ الوسطية والاعتدال من أبرز ثمار الجهود المتواصلة التي بذلتها هذه البلاد المباركة في تعميق حضور العقيدة الإسلامية في بنية المجتمع، بوصفها إطارًا ناظمًا للوعي الديني والاجتماعي، ومكوّنًا أساسيًّا في بناء الاستقرار الفكري. وقد غدت هذه القيم ركيزةً إستراتيجيةً أصيلة في رؤية المملكة العربية السعودية 2030؛ حيث تحتل موقعًا متقدمًا ضمن مستهدفاتها الكلية الرامية إلى تعزيز التوازن بين الأصالة الدينية ومتطلبات الانفتاح الحضاري المعاصر.

وفي هذا السياق، تتجلى السياسة السعودية في تبنّي نهجٍ واعٍ يقوم على المرونة والانفتاح الحضاري العالمي المنضبط، بما يُمكِّن الإنسان المسلم من التفاعل الإيجابي مع الآخر دون شعور بالحرج، أو الوقوع في الانغلاق والانكفاء، مع المحافظة في الوقت ذاته على هويةٍ عقدية واضحة، وخصوصيةٍ ثقافية راسخة، وثقةٍ عالية بمقوماته الحضارية، وقدراته السياسية، وكفاءاته الإستراتيجية. وتستند هذه السياسة إلى رؤيةٍ وطنيةٍ واضحة المعالم، وخبرةٍ تاريخيةٍ عريقة، ومنهجٍ سياسيٍ متزن، ودبلوماسيةٍ مرنة تقوم على الوعي الدقيق بالمصالح والمتغيرات، والإدراك العميق لما تريده المملكة وما يُراد منها؛ فتؤكد مبدأ المشاركة الحضارية القائمة على الندية والتكامل، وترفض في المقابل كل أشكال التبعية أو الذوبان الثقافي (التركي، د.ت، ص. 118–119).

المطلب الثاني: الآثار على المستوى التعليمي:

يُعدُّ التعليم إحدى أهم آليات التحصين العقَدي وتعزيز الأمن الفكري، وقد أدركت هذه البلاد المباركة أهمية التعليم، وحققت في هذا المجال نجاحًا بارزًا؛ حيث أرست الكثير من المؤسسات التعليمية الحديثة وشيّدتها، من مدارس ومعاهد وجامعات، وطوّرت مناهجها التعليمية، ودعمت برامجها المعرفيَّة؛ بما يتوافق مع المنهج الذي رسمته وخطّته من بداية مشوارها، منهج الوسطية والاعتدال المستمدّ من تعاليم الإسلام وقِيَمِه ومبادئه؛ فأسهمت هذه الجهود في تحقيق الأمن الفكري، وتحصين المجتمع وصيانته من التّطرف والفكر المنحرف، والتحذير من التفرُّق والتحزّب، بالإضافة إلى إسهامها في بناء جيل واعٍ محبٍّ لوطنه، يبذل الغالي والنفيس؛ ليعيش هذا الوطن في استقرار دائم، وأمن مستتبٍّ.

وفي ضوء هذه الجهود؛ حقَّقت السّياسة المعرفيَّة السُّعوديَّة آثارًا ملموسة انعكست بوضوح على المستوى التعليمي للمجتمع السعوديّ، ومن أبرز هذه الآثار:

بناء مجتمع واعٍ متسلّح بالعلم والمعرفة: فالمجتمع «كلما زاد وعيه وفهمه وإدراكه؛ كان أكثر انتماءً للوطن، وأكثر حرصًا على أمنه واستقراره» (خريسة، 2020، ص. 551)، ولهذا يُعدُّ الوعي من أهم المرتكزات التي يجب الاعتماد عليها لبناء قاعدة قوية تحافظ على رُقيّ المجتمع وتقدّمه؛ للحفاظ على مقدّرات الأمة ومنجزاتها في إطار المسؤولية المنوطة بمؤسسات المجتمع، وعلى رأسها المؤسسات التربوية؛ لتحقيق ما يسهم في الوعي الفكري، والحفاظ على سلامة المجتمع

والأفراد، وهذا لا يتأتّى إلا من خلال تربية الناشئة تربية صحيحة سليمة تنطلق من المرتكزات التربوية التي تتبنّاها الدولة.

وقد أدَّت المؤسسات التعليمية من مدارس وجامعات دورًا كبيرًا في تحقيق الوعي داخل المجتمع؛ من خلال توفير الأوعية العلميَّة المتاحة للطلبة لتنقيتها مما يدعو إلى الغلوّ والتطرف، وتوفير المراجع العلميَّة المناسبة لمعالجة الانحرافات الفكريَّة والسلوكية، بالإضافة إلى ربط مناهج التعليم بواقع الحياة ومشكلات المجتمع الفكريَّة المعاصرة، وتوظيف بعض المقررات الدراسية والأنشطة التعليمية؛ لإيضاح درجة خطورة الانحراف الفكري لتحصين الطلاب في مواجهته، بالإضافة إلى مساهمة هذه المؤسسات في بناء وعيٍ فكريٍّ قويٍّ لدى الطلاب علميًّا وتقنيًّا وفكريًّا وثقافيًّا (الأسود، 2023، ص. 127).

ولأهمية الوعي في المجتمع؛ بذلت هذه البلاد المباركة جهودًا عظيمة، وسياسات حكيمة، وانطلقت من رؤىً طموحة لتحقيق ذلك، وقد شرع خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز –حفظه الله – بالتوجيه لإنشاء مركز الوعي الفكري بوزارة التعليم (وزارة التعليم، 2019)، مستهدفًا الطلاب بالتوعية والحماية الفكريَّة من خطر التنظيمات الإرهابية والانحرافات الفكريَّة (العطا والقحطاني، 2021)، وكل هذه الجهود والمبادرات التي قُدّمت وما زالت تُقدّم من أجل أن ينعم المواطن في هذه البلاد المباركة بوعي فكريٍّ راسخ يحصّنه من مزالق أهل الأهواء والتّطرّف والفكر المنحرف.

انخفاض مستوى الجهل والأمية: يُعدُّ الجهل والأمية من أخطر العوامل التي تؤثر على الأمن الفكري؛ حيث يشكّلان عائقًا كبيرًا أمام رُقيّ الأمة ونهضتها واستقرارها، وقد أظهرت الدراسات أن البيئة الجاهلة أو قليلة العلم، تُعتبر مكانًا خِصبًا لنموّ الانحرافات وانتشارها (محمود وآل خرصان، 2017).

وانطلاقًا من هذه الحقيقة أولَت المملكة العربيَّة السُّعوديَّة اهتمامًا كبيرًا، فنيًّا وإداريًّا وماليًّا في مكافحتهما؛ وذلك تحقيقًا لرفع مستوى الأمة، وتعميم الثقافة بين أفرادها، ونشر التوعية العامة في جميع شؤون الحياة (حكيم، 2012).

ومن أبرز الوسائل التي قامت بها المملكة العربيَّة السُّعوديَّة في مكافحة الجهل والأمية؛ مجانية التعليم بكافة مراحله وإلزاميته، وتقديم حوافز ومكافآت للطلاب تشجيعًا لهم (عنايات، 2020)، وعملت أيضًا على إزالة جميع العقبات التي تعترض طريق طلب العلم.

وإجمالًا؛ فإن هذه الآثار الإيجابية التي جنتها السياسة التعليمية في المملكة العربيَّة السُّعوديَّة، كانت كفيلة برفع مستوى الوعي في المجتمع، والإسهام في الحدِّ من انتشار الفكر المنحرف، ومحاربة الغلوّ والتطرُّف، وتحصين المجتمع منها.

المطلب الثالث: الآثار على المستوى الاجتماعي:

انعكست السياسة المعرفيَّة السُّعوديَّة كذلك على الجانب الاجتماعي، من خلال تفعيل دور المؤسسات الدعوية والإعلامية والاجتماعية في بناء مجتمع متماسك تحكمه القيم الإسلاميَّة الوسطية العادلة، فقد أدَّت تلك الجهود إلى الحد من مظاهر الغلو والتطرف ونشر التسامح والمحبة والسلام والعدل وحماية المجتمع من الانحرافات الفكريَّة، ومخاطر التّطرف، فحصدت آثارًا ملموسة على المستوى الاجتماعي أسهمت في تحصين المجتمع من الأفكار الهدَّامة، وأبرز ذلك ما يلي:

تعزيز الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي: مما لا شك فيه أن حبَّ الوطن من الأمور الفطرية التي جُبل عليها الناس، وليس بغريب أن يحب الإنسان أرضه التي ولد فيها، ووطنه الذي نشأ فيه وترعرع في ظلّه، وقد عَبَّر عن هذا رسول الله ﷺ وهو يخاطب مكة: «مَا أَطْيَبَكِ مِنْ بَلَدٍ، وَأَحَبَّكِ إِلَيَّ، وَلَوْلَا أَنَّ قَوْمِي أَخْرَجُونِي مِنْكِ مَا سَكَنْتُ غَيْرَكِ» (الترمذي، 1975، برقم (3926)، ص. 382).

ومما لا شك فيه أن هناك جملة من الأسس متى ما وُجِدت تشكّلت ملامح الوحدة الوطنية ومعالمها، والتماسك الاجتماعي لأي بلد كان، ومن أبرز هذه الأُسس: وحدة الدين والعقيدة، ووحدة اللغة والجنس، ووحدة المصالح.

ويجد المتأمل أن هذه الأسس كلها دون استثناء يكتمل عقدها، وينعقد حبلها في تجانس تامٍ ووضوح بيّن في هذه البلاد المباركة، فكانت – بعد توفيق الله تعالى – عونًا للإمام والموحِّد الملك عبد العزيز آل سعود– رحمه الله – في بناء هذا الكيان المتين، والصرح الشامخ على دين الله وإقامة شرعه بعقيدة صافية صحيحة، وشريعة قويمة سديدة؛ حيث كانت تلك الأسس حاضرة بوضوح في أفراد شعبه؛ إذ يجمعهم دين وعقيدة واحدة، وكذلك لغة واحدة وجنس واحد، بالإضافة إلى مصالح مشتركة تجمعهم، على رأسها الأمن والرخاء والاستقرار والنماء، فلا غَرْوَ– بعد ذلك– أن تكون هذه الوحدة الوطنية لهذه البلاد المباركة متينة العُرى، راسخة القواعد، ثابتة الأُسس (الشهري، وآخرون، د. ت، ص. 22)، وقد أسهمت هذه الأُسس في تحقيق الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي، وقوَّت الروابط بين فئات المجتمع، وكذلك الانتماء للوطن وحمايته من كل ما يهدّد أمنه واستقراره، إضافةً إلى أنّها حدَّت من التمزّق الاجتماعي، ومن ثمَّ فإن هذا الأمر أدَّى إلى رفع مستوى الحصانة الفكريَّة داخل المجتمع.

وفي هذا الصدد، قدمت المملكة العربية السعودية برامج ومبادرات لتعزيز الوحدة الوطنية، من أبرزها: مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني لتشجيع ثقافة الحوار، وتقوية الروابط الأسرية والمجتمعية (الموقع الرسمي لمركز الملك عبد العزيز للتواصل الحضاري).

وتعد الوحدة الوطنية من الأمور التي تُقام في ضوئها الدول، ويستقر أمنها وينهض اقتصادها، ولأهميتها نبّه ملوك هذه البلاد على التمسُّك بها، والعمل على ترسيخ مفهومها، وغرس قيم الانتماء للوطن والولاء لقيادته بين أبناء الشعب، يقول خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز –حفظه الله– في هذا السياق: (فإن الجميع يدرك أهمية الوحدة الوطنية ونبذ كل أسباب الانقسام وشق الصف، والمساس باللحمة الوطنية) (الموقع الرسمي لمركز الملك عبد العزيز للتواصل الحضاري).

ترسيخ الهُويَّة الوطنية والقيم الاجتماعية: تُعدُّ القيم الاجتماعية من الرَّكائز الأساسية في حياة الإنسان؛ لما لها من تأثير كبير في سلوك الإنسان؛ حيث تسهم في ضبط تصرّفاته، وصقل مواهبه، وتطوير مهاراته، وتمنعه من الانزلاق في مزالق التطرُّف والفكر المنحرف، وفي الوقت ذاته تؤدي دورًا محوريًّا في تعزيز تماسك المجتمع، وتقوية روابطه وتجانسه الاجتماعي، والحفاظ على كيانه من التصرفات التي تؤدي إلى التّمزّق والفرقة والانقسام.

ولحرص المملكة على ترسيخ القيم الاجتماعية في المجتمع، أكّدت أهمية هذه القيم في نظام حكمها وسياستها العامة، وجعلتها أحد المرتكزات الأساسية في رؤيتها 2030 (رؤية المملكة العربيَّة السُّعوديَّة 2030، 2016). وقد جاءت المادة الحادية عشرة من نظام الحكم في المملكة العربيَّة السُّعوديَّة مؤكّدة حرص المملكة على ترسيخ هذه القيم في المجتمع؛ حيث جاءت بهذا النص. «المادة الحادية عشرة: يقوم المجتمع السعودي على أساس من اعتصام أفراده بحبل الله وتعاونهم على البرّ والتقوى والتكافل فيما بينهم وعدم تفرقهم» (النظام الأساسي للحكم في المملكة العربيَّة السُّعوديَّة، 2008، ص. 13).

ومن أبرز القيم الاجتماعية، ترسيخ الهُويَّة الوطنية، وقد أولى ملوك المملكة العربيَّة السُّعوديَّة اهتمامًا بالغًا بها؛ إدراكًا منهم لأهميتها في تحصين المجتمع وحمايته وصيانته من الانحرافات الفكريَّة والتهديدات الخارجية؛ يتضح مما سبق أن السياسة المعرفيَّة السُّعوديَّة لم تقتصر على تحديد المرتكزات ورسم الآليات، بل أثمرت نتائج عملية بارزة على المستويات العقَدية والتعليمية والاجتماعية، فقد تحققت من خلالها حماية العقيدة الإسلاميَّة وتأصيلها في نفوس الأفراد ورفع مستوى الوعي في المجتمع الإسلامي القائم على الوسطية والاعتدال وبناء جيل متحصن فكريًّا، وهذه الآثار مجتمعة تتمثل ثمرة من ثمار الرؤية السُّعوديَّة في جعل العقيدة ركيزة للتحصين ضد الانحرافات الفكريَّة.

الخاتمة

دوّنتُ في نهاية هذا البحث بعض النتائج والتوصيات التي توصّلتُ إليها من خلاله، ولخّصتها على النحو الآتي:

أولًا: النتائج:

1. أثبتت الدراسة أن السياسة المعرفية في المملكة العربية السعودية تقوم على مرجعية عقدية شرعية ثابتة؛ مما جعلها سياسة تحصينية بطبيعتها لا علاجية فقط، وقادرة على مواجهة الانحرافات الفكرية قبل تشكلها في وعي الفرد والمجتمع.
2. أثبت البحث أن التحصين العقدي في السياسة المعرفية السعودية يقوم على منظومة متكاملة تجمع بين الأسس الشرعية والتنظيمية والآليات المؤسسية.
3. أظهرت النتائج أن اعتماد منهج الوسطية والاعتدال في السياسة المعرفية السعودية أسهم في الحد من مظاهر الغلو والتطرف وحماية المجتمع من الانحراف الفكري.
4. أثبت البحث أن التكامل بين المؤسسات الدينية والتعليمية والإعلامية أسهم في بناء تحصين عقدي للمجتمع المستدام.
5. خلصت الدراسة إلى أن الرؤية 2030م عززت استدامة التحصين العقدي من خلال ربط الأمن الفكري بالهوية الوطنية والتنمية الشاملة.

ثانيًا: التوصيات:

1. تعزيز الدراسات العلمية التي تربط بين العقيدة الإسلامية والسياسات المعرفية.
2. دعم المبادرات التعليمية والإعلامية الهادفة إلى ترسيخ الوسطية ومواجهة الانحرافات الفكرية.
3. التوسع في برامج الوعي الفكري داخل المؤسسات التعليمية لتحصين النشء عقديًّا وفكريًّا.
4. تعزيز الشراكات الدولية في مجال التطرف الفكري والإرهاب مع إبراز النموذج السعودي في ترسيخ العقيدة الإسلاميَّة وحماية المجتمع.

المراجع

الأسود، عبد الغفور مصباح. (2023). مرتكزات تربوية مقترحة لصيانة الوعي الفكري لدى طلاب المرحلة الثانوية من وجهة نظر المدرسين. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

إصدارات هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. (2018). إسهام الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في تحقيق الأمن الفكري. الإصدار الأول.

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم. (2001). صحيح البخاري. (تحقيق: جماعة من العلماء)، دار طوق النجاة

البقمي، سعود. (2008، مايو17). نحو بناء مشروع تعزيز الأمن الفكري بوزارة التربية والتعليم. [بحث مقدّم]. للمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري، كرسي الأمير نايف بن عبد العزيز لدراسات الأمن الفكري، جامعة الملك سعود.

بكر، عبد الجواد. (2003). السياسات التعليمية وصنع القرار. دار الوفا للطباعة والنشر

أبو بكر، عبد الرحمن والسيوطي، جلال الدين. (2004). معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم. (تحقيق: أ. د. محمد إبراهيم عباد)، مكتبة الآداب

بن ثاني، عبد الله. (1421). حقوق الإنسان في فن الحكم السعودي. جريدة الجزيرة. العدد (10254)، 2025/11/1م، https://www.ar3.htm/20001025/al-jazirah.com/2000

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين. (2003). شعب الإيمان. (تحقيق:

د. عبد العلي عبد الحميد حامد). مكتبة الرشد للنشر والتوزيع.

التركي، عبد الله بن عبد المحسن. (1997). الأمة الوسط والمنهاج النبوي في الدعوة إلى الله. وزارة الشئون الإسلاميَّة والأوقاف والدعوة والإرشاد.

الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة. (1975). سنن الترمذي. (ط2). (تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر وآخرون)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي

ابن تيمية، أحمد. (2004). مجموع الفتاوى. جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم. مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف

الجرجاني، علي بن محمد بن علي. (1983). التعريفات. (تحقيق: جماعة من العلماء). دار الكتب العلميَّة

الجهني، إلهام عبد المطلب. (2024). نماذج تحليل السياسة الاجتماعية، *مجلة الخدمة الاجتماعية*، 80 (3)، 263-300.

الجوزية، ابن القيم. (1991). إعلام الموقعين. (تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم). دار الكتب العلميَّة

الحقباني، شفياء، والعطا، أحلام. (2024). دور الجامعة في تحقيق الأمن الفكري لدى الطالبات: دراسة مطبقة على عيّنة من طالبات جامعة الملك فيصل. *مجلة البحوث والدراسات الاجتماعية*، المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية، 4 (2)،112-145.

حكيم، عبد المجيد. (2012). نظام التعليم وسياسته. مؤسسة إيتراك للطباعة والنشر.

ابن حنبل، الإمام أحمد. (د. ت). مسند الإمام أحمد بن حنبل. (تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون)، مؤسسة الرسالة.

خريسة، نهى إبراهيم. (2020). دور الجامعة في تعزيز الأمن الفكري للشباب. *مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية*، جامعة قناة السويس، 3(35)، 543-606.

الدغيم، محمد. (2006). الانحراف الفكري وأثره على الأمن الوطني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربيَّة. دار العرب لنشر والتوزيع: الرياض.

الرعود، محمد عبد الرزّاق. (2016). أثر العلوم الإسلاميَّة في التحصين العقائدي والفقهي. *مجلة العلوم الإسلاميَّة والحضارة*، 1(1)، 79-114.

الزَّبيدي، محمّد مرتضى الحسيني. (1965). تاج العروس من جواهر القاموس. (تحقيق: جماعة من المختصين)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

الزركلي، خير الدين. (1988). الوجيز في سيرة الملك عبد العزيز. (ط5)، دار العلم للملايين

الزغول، رافع والزغول، عماد. (2007). علم النفس المعرفي. (ط2)، دار الشروق

زهران، عزة جمال. (2023). تطور البحث العلمي في المملكة العربيَّة السُّعوديَّة في ضوء رؤية المملكة 2030 – 2040. *مجلة ابتكارات للدراسات الإنسانية والاجتماعية*، 1(2)، 1-23.

السحيمي، عبد السلام. (2025). جهود المملكة العربيَّة السُّعوديَّة في تعزيز منهج السلف. *مجلة البحث العلمي الإسلامي*، (67)، 273-303.

السديس، عبد الرحمن. (2017). بلوغ الآمال في تحقيق الوسطية والاعتدال. (ط3). مدار الوطن للنشر

آل سعود، فيصل بن مشعل بن عبد العزيز. (2018). موجز تاريخ الدولة السُّعوديَّة. جامعة المجمعة، المملكة العربيَّة السعودية.

سعيد، أمين. (1964). تاريخ الدولة السُّعوديَّة. دار الكاتب العربي.

السلمي، أنس، والمطرفي، خالد. (2023). دور أعضاء هيئة التدريس في تعزيز الأمن الفكري وسط طلبة الجامعة. *المجلة العربيَّة للدراسات الأمنية*، 39(1)، 64-79.

السند، الشيخ عبد الرحمن بن عبد الله. (2022). جهود المملكة العربيَّة السُّعوديَّة في صيانة جناب التوحيد والتحذير من الشرك. الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية

الشهري، محمد بن عوض والعسكر، عبد الرحمن والقليب، رشيد. (د. ت). الأمن الوطني والوحدة الوطنية ودور العقيدة في تعزيزهما (د. ن)، رئاسة أمن الدولة. المملكة العربيَّة السُّعوديَّة.

شوقي، داليا محمد. (2016). الانحراف الفكري ووسائل الوقاية والعلاج في ضوء القرآن الكريم. حولية كلية الدراسات الإسلاميَّة والعربيَّة للبنات بالإسكندرية، مصر، 4(32)، 804-905.

الشيباني، عمر التومي. (1993). دور المربّي ورجل الإعلام والمرشد الديني في الوقاية من الجريمة والانحراف. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب: الرياض.

الشيخ، صلاح محمد. (2009). الاتجاهات الفكريَّة لطلاب المرحلة الثانوية بمحافظة جدة (دراسة ميدانية). [رسالة ماجستير]، جامعة أم القرى، مكة. المملكة العربية السعودية.

صوفي، عبد القادر بن محمد عطا (1446). دور وسائل الإعلام في تحقيق الأمن الفكري. *مجلة كلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية*، جامعة الزهراء، مصر، (44)، 3148-3190.

الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد. (1995). المعجم الأوسط. (تحقيق: طارق بن عوض الله ابن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني). دار الحرمين

الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير أبو القاسم. (د. ت). المعجم الكبير، (ط2). (تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي)، مكتبة ابن تيمية

الطيار، فهد بن علي. (1444 – 2022). التدابير الرسمية للمؤسسات التعليمية في صيانة الوعي الفكري للطلاب السعوديين. *مجلة البحوث والدراسات الاجتماعية*، المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية، 2(2)، 46-77.

عبدالحميد، أحمد مختار. (2008). معجم اللغة العربية المعاصرة. عالم الكتب.

العساف، منار نائل. (2024). الانحراف الفكري: الأسباب والآثار والمعالجة في ضوء القرآن الكريم. *مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية*، 6(65)، 44-32.

العطا، أحلام، والقحطاني، الجوهرة. (2021). دور برامج الوعي الفكري في تعزيز الأمن الفكري لدى طالبات جامعة الملك فيصل، *مجلة البحوث التربوية والنوعية*، (9)، 125-47.

عنايات، أيمن (2020). صنع السياسة التعليمية في المملكة العربيَّة السُّعوديَّة والولايات المتحدة الأمريكية (دراسة مقارنة). *مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة*. مصر، (112)، 662-631.

ابن فارس، احمد. (1979). معجم مقاييس اللغة. (تحقيق: عبد السلام محمد هارون). دار الفكر.

الفيومي، احمد. (د.ت). المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. المكتبة العلمية.

القابسي، محيي الدين. (د. ت). المصحف والسيف: مجموعة خطابات وكلمات وأحاديث ومذكرات المغفور له الملك عبد العزيز آل سعود. (ط3)، (د. ن).

القوسي، مفرح بن سليمان. (2002). المنهج السلفي: تعريفه، تاريخه، مجالاته، قواعده، خصائصه. دار الفضيلة: الرياض.

كرسي الأمير نايف لدراسات الأمن الفكري. (2025، نوفمبر، 1). في الموقع الرسمي سعوديبيديا، https://saudipedia.com/article/15504/حكومة-وسياسة/التعليم-والتدريب/كرسي-الأمير-نايف-لدراسات-الأمن-الفكري

كعكي، عطارد. (2017). درجة تضمين مفاهيم الأمن الفكري في برنامج الإعداد التربوي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية بجامعة أم القرى، مؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد، 3 (9)، 42-1.

محمود، فتحي، وآل خرصان، خالد. (2017). أثر الانحراف الفكري على الفرد والمجتمع ووسائل الوقاية منه. *حولية كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر*، (21)، 1712-1623.

المصباحي، فاضل. (2023). دور القيم الأخلاقية في تعزيز الهُويَّة الوطنية. *مجلة كلية الدراسات الإسلاميَّة*، أسوان: مصر. 6(6)، 437-500.

مصطفى، يحيى، والعامر، اللولو بنت صالح (1441 - 2020). تصور مقترح لتفعيل دور الجامعات السُّعوديَّة في تأكيد الهُويَّة الوطنية لدى الطلبة: جامعة المجمعة أنموذجًا. [بحث مقدم]. المؤتمر الدولي الأول للهُويَّة الوطنية في ضوء رؤية المملكة 2030. 143-109.

معهد البحرين للتنمية. (2005). معجم المصطلحات السياسية. البحرين (د. ن).

الملك سلمان: سنواجه كل من يدعو للتطرف أو الغلو في الدين. (2025، نوفمبر، 2). في الموقع الرسمي لقناة العربيَّة. https://ara.tv/66ygn

ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي جمال الدين. (1993). لسان العرب. (ط3). دار صادر: بيروت.

الموقع الرسمي لجمعية الوطنية لحقوق الإنسان. (2008). النظام الأساسي للحكم في المملكة العربيَّة السُّعوديَّة. استرد بتاريخ 2025/11/10. https://nshr.org.sa/esdarat-elgamia/publication3419

الموقع الرسمي لرؤية المملكة العربية السعودية 2030 (2025). نبذة تعريفية. استرد بتاريخ 2025/9/27. https://www.vision2030.gov.sa/ar/overview

الموقع الرسمي لرئاسة العامة لإدارات البحوث العلميَّة والإفتاء والدعوة والإرشاد (2025). *مجلة البحوث الإسلاميَّة*. المملكة العربيَّة السُّعوديَّة. استرد بتاريخ 2025/10/29. https://alifta.gov.sa/JournalslamicResearch

الموقع الرسمي للجمعية العلميَّة السُّعوديَّة للأمن الفكري. (2024). استرد بتاريخ 29/2/1447 من https://bu.edu.sa/web/saudi-scientific-association-for-intellectual-security

الموقع الرسمي للرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (1447). من نحن. استرد بتاريخ 1447/5/11ه من https://www.pv.gov.sa/Pages/PV-AboutUS.aspx

الموقع الرسمي للهيئة العامة لتنظيم الإعلام (2025). نظرة عامة عن الهيئة. استرد بتاريخ الدخول: 6/3/1447 https://gmedia.gov.sa/ar/overview

الموقع الرسمي لمركز الإصلاح والتأهيل (1425). الأهداف الاستراتيجية. استرد بتاريخ 27/2/1447. https://short-link.me/1bOfM

الموقع الرسمي لوزارة الإعلام بالمملكة العربيَّة السُّعوديَّة (2017). مركز اعتدال مشروع دولي تستضيفه الرياض لمحاصرة الفكر الإرهابي. استرد بتاريخ 27/2/1447 https://media.gov.sa/ar/news/797

الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الإسلاميَّة والدّعوة والإرشاد (2024). مبادرة لتعزيز الأمن الفكري نفذها فرع وزارة الشؤون الإسلامية بالرياض. استرد بتاريخ 2025/11/2 https://short-link.me/16lH

الموقع الرسمي لوكالة الأنباء السُّعوديَّة واس (2009). مشروع الملك عبد الله ابن عبد العزيز لتطوير التعليم العام. استرد بتاريخ 2/10/1430 https://www.spa.gov.sa/701828?lang=ar&newsid=701828

الموقع الرسمي لوكالة الأنباء السُّعوديَّة واس (2019). المملكة تؤكد حرصها على ترسيخ منهج الوسطية واحترام الحقوق والعدالة والحد من خطابات الكراهية ومكافحة التطرّف عبر وسائلها الإعلامية. استرد بتاريخ 6/3/1447 https://www.spa.gov.sa/w1193100

موقع وزارة التعليم بالمملكة العربيَّة السُّعوديَّة (1445). قسم الوعي الفكري بالإدارة العامة للتعليم بمنطقة المدينة المنورة. استرد بتاريخ 27/2/1447 https://short-link.me/1bPle

النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب. (2001). سنن النسائي. حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة: بيروت.

النعيمي، عمر. (2013). الانحراف الفكري المفهوم والبدايات. مجلة كلية الدراسات الإسلاميَّة والعربيَّة للبنات بالإسكندرية، (4)، 65 - 95.

النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف. (د. ت). تهذيب الأسماء واللغات. دار الكتب العلميَّة

الهماش، متعب. (2009، مايو 17). إستراتيجية تعزيز الأمن. [بحث مقدَّم]. للمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري كرسي الأمير نايف بن عبد العزيز لدراسات الأمن الفكري بجامعة الملك سعود، 1-39.

وزارة التعليم في المملكة العربيَّة السُّعوديَّة (2022). ملامح تطوير المناهج السُّعوديَّة. (ط1)، (د. ن).

al-Baqmī, Sa‘ūd. (2008, māyw17). Naḥwa binā’ Mashrū‘ ta‘zīz al-amn al-fikrī bi-Wizārat al-Tarbiyah wa-al-ta‘līm.) in Arabic). [baḥth mqddm]. lil-Mu’tamar al-Waṭanī al-Awwal lil-amn al-fikrī, Kursī al-Amīr Nāyif ibn ‘Abd al-‘Azīz li-Dirāsāt al-amn al-fikrī, Jāmi‘at al-Malik Sa‘ūd.

Ibn Thānī, ‘Abd Allāh. (1421). Ḥuqūq al-insān fī Fann al-ḥukm al-Sa‘ūdī.)in Arabic). Jarīdat al-Jazīrah. al-‘adad (10254), 12025/11/m, https : / / www. al-jazirah. com / 200020001025/ / ar3. Htm

al-Juhanī, Ilhām ‘Abd al-Muṭṭalib. (2024). namādhij taḥlīl al-siyāsah al-ijtimā‘īyah,] in Arabic[. *Majallat al-khidmah al-ijtimā‘īyah,* 80 (3), 263- 300.

al-Ḥaqbānī, shfyā’, wāl‘ṭā, Aḥlām. (2024). Dawr al-Jāmi‘ah fī taḥqīq al-amn al-fikrī ladá al-ṭālibāt : dirāsah muṭabbaqah ‘alá ‘yynh min ṭālibāt Jāmi‘at al-Malik Fayṣal.)in Arabic). *Majallat al-Buḥūth wa-al-Dirāsāt al-ijtimā‘īyah,* al-Markaz al-Waṭanī lil-Dirāsāt wa-al-Buḥūth al-ijtimā‘īyah, 4 (2), 112- 145.

Khrysh, Nuhá Ibrāhīm. (2020). Dawr al-Jāmi‘ah fī ta‘zīz al-amn al-fikrī lil-Shabāb.)in Arabic). *Majallat Kullīyat al-Ādāb wa-al-‘Ulūm al-Insānīyah,* Jāmi‘at Qanāt al-Suways, 3 (35), 543606-.

Alr‘wd, Muḥammad ‘Abd al-Razzāq. (2016). Athar al-‘Ulūm al’slāmyyah fī al-Taḥṣīn al-‘aqā’idī wa-al-fiqhī.)in Arabic). *Majallat al-‘Ulūm al’slāmyyah wa-al-ḥaḍārah,* 1 (1), 79- 114.

Zahrān, ‘Azzah Jamāl. (2023). Taṭawwur al-Baḥth al-‘Ilmī fī al-Mamlakah al‘rbyyah alssu‘wdyyah fī ḍaw’ ru’yah al-Mamlakah 20302040-.)in Arabic). *Majallat abtkārāt lil-Dirāsāt al-Insānīyah wa-al-Ijtimā‘īyah,* 1 (2), 1- 23.

al-Saḥīmī, ‘Abd al-Salām. (2025). Juhūd al-Mamlakah al‘rbyyah alssu‘wdyyah fī ta‘zīz Manhaj al-Salaf.) in Arabic). *Majallat al-Baḥth al-‘Ilmī al-Islāmī,* (67), 273- 303.

al-Sulamī, Anas, wālmṭrfy, Khālid. (2023). Dawr a‘ḍā’ Hay’at al-tadrīs fī ta‘zīz al-amn al-fikrī wasaṭ ṭalabat al-Jāmi‘ah.) in Arabic). *al-Majallah al‘rbyyah lil-Dirāsāt al-Amnīyah,* 39 (1), 64- 79.

Shawqī, Dāliyā Muḥammad. (2016). al-inḥirāf al-fikrī wa-wasā’il al-wiqāyah wa-al-‘ilāj fī ḍaw’ al-Qur’ān al-Karīm.)in Arabic). Ḥawlīyat Kullīyat al-Dirāsāt

Tanmiyat al-mawārid, 3 (9), 42- 1.

Maḥmūd, Fatḥī, wa-Āl al-Kharṣān, Khālid. (2017). Athar al-inḥirāf al-fikrī ʻalá al-fard wa-al-mujtamaʻ wa-wasāʼil al-wiqāyah minhu. (in Arabic). Ḥawlīyat Kullīyat al-lughah alʻrbyyah, Jāmiʻat al-Azhar, (21), 1712- 1623.

al-Miṣbāḥī, Fāḍil. (2023). Dawr al-Qayyim al-akhlāqīyah fī taʻzīz alhūyyah al-Waṭanīyah. (in Arabic). *Majallat Kullīyat al-Dirāsāt alʼslāmyyah, Aswān*: Miṣr. 6 (6), 437500-.

Muṣṭafá, Yaḥyá, wālʻāmr, allwlw bint Ṣāliḥ (1441-2020). Taṣawwur muqtaraḥ li-tafʻīl Dawr al-jāmiʻāt alssuʻwdyyah fī taʼkīd alhūyyah al-Waṭanīyah ladá al-ṭalabah : Jāmiʻat al-Majmaʻah unamūdhajan.) in Arabic). [yaḥuththu muqaddam]. al-Muʼtamar al-dawlī al-Awwal llhūyyah al-Waṭanīyah fī ḍawʼ ruʼyah al-Mamlakah 2030. 143- 109.

al-Malik Salmān : snwājh kull min yadʻū lil-taṭarruf aw al-ghulūw fī al-Dīn.)in Arabic). (2025, Nūfimbir, 2). fī al-mawqiʻ al-rasmī lqnāh alʻrbyyah. https : / / ara. tv / 66ygn.

al-Mawqiʻ al-rasmī li-Jamʻīyat al-Waṭanīyah li-Ḥuqūq al-insān. (2008). al-niẓām al-asāsī lil-ḥukm fī al-Mamlakah alʻrbyyah alssuʻwdyyah. (in Arabic). astrd bi-tārīkh 102025/11/. https : / / nshr. org. sa / esdarat-elgamia / publication3419.

al-Mawqiʻ al-rasmī li-ruʼyat al-Mamlakah al-ʻArabīyah al-Saʻūdīyah 2030 (2025). nubdhah taʻrīfīyah. (in Arabic). astrd bi-tārīkh 272025 / 9/. https : / / www. vision2030. gov. sa / ar / overview.

al-Mawqiʻ al-rasmī li-riʼāsat al-ʻĀmmah li-Idārāt al-Buḥūth alʻlmyyah wa-al-Iftāʼ wa-al-Daʻwah wa-al-Irshād (2025). Majallat al-Buḥūth alʼslāmyyah. (in Arabic). *al-Mamlakah alʻrbyyah alssuʻwdyyah. astrd bi-tārīkh* 292025/10/. https : / / alifta. gov. sa / JournalslamicResearch.

al-Mawqiʻ al-rasmī lil-Jamʻīyah alʻlmyyah alssuʻwdyyah lil-amn al-fikrī. (in Arabic). (2024). astrd btārykh1447/ 2/ 29 min https : / / bu. edu. sa / web / saudi-scientific-association-for-intellectual-security.

alʼslāmyyah wālʻrbyyah lil-Banāt bi-al-Iskandarīyah, Miṣr, 4 (32), 804- 905.

Ṣūfī, ʻAbd al-Qādir ibn Muḥammad ʻAṭā (1446). Dawr wasāʼil al-Iʻlām fī taḥqīq al-amn al-fikrī.)in Arabic). *Majallat Kullīyat uṣūl al-Dīn wa-al-Daʻwah bi-al-Minūfīyah, Jāmiʻat al-Zahrā*, Miṣr, (44), 3148- 3190.

al-Ṭayyār, Fahd ibn ʻAlī. (14442022-). al-Tadābīr al-Rasmīyah lil-muʼassasāt al-taʻlīmīyah fī Ṣiyānat al-Waʻy al-fikrī lil-ṭullāb al-Saʻūdīyīn. (in Arabic). *Majallat al-Buḥūth wāldārsāt al-ijtimāʻīyah, al-Markaz al-Waṭanī lil-Dirāsāt wa-al-Buḥūth al-ijtimāʻīyah,* 2 (2), 46- 77.

al-ʻAssāf, Manār Nāʼil. (2024). al-inḥirāf al-fikrī : al-asbāb wa-al-āthār wa-al-muʻālajah fī ḍawʼ al-Qurʼān al-Karīm. (in Arabic). *Majallat Jāmiʻat al-Quds al-Maftūḥah lil-Buḥūth al-Insānīyah wa-al-Ijtimāʻīyah,* 6 (65), 44- 32.

al-ʻAṭā, Aḥlām, wālqḥṭāny, al-Jawharah. (2021). Dawr Barāmij al-Waʻy al-fikrī fī taʻzīz al-amn al-fikrī ladá ṭālibāt Jāmiʻat al-Malik Fayṣal, (in Arabic). *Majallat al-Buḥūth al-Tarbawīyah wālnwʻyh,* (9), 12547-.

ʻInāyāt, Ayman (2020). Ṣunʻ al-siyāsah al-taʻlīmīyah fī al-Mamlakah alʻrbyyah alssuʻwdyyah wa-al-Wilāyāt al-Muttaḥidah al-Amrīkīyah (dirāsah muqāranah).(in Arabic). *Majallat Kullīyat al-Tarbiyah, Jāmiʻat al-Manṣūrah.* Miṣr,(112), 662-631.

al-Fāyidī, ʻĪd ibn ḥjyj. (2012). al-Istiqāmah fī al-Tarbiyah alʼslāmyyah wa-atharuhā fī taḥṣīn al-Shabāb. (in Arabic). *Majallat al-Buḥūth alʼslāmyyah,* (71), 306- 254.

Kursī al-Amīr Nāyif li-Dirāsāt al-amn al-fikrī.) in Arabic). (2025, Nūfimbir, 1). fī al-mawqiʻ al-rasmī sʻwdybydyā, https : / / saudipedia. com / article / 15504 / ḥkwmt-wsyāsh / altʻlym-wāltdryb / krsy-āl'myr-nāyf-ldrāsāt-āl'mn-ālfkry.

Kaʻkī, ʻṭārd. (2017). darajat taḍmīn Mafāhīm al-amn al-fikrī fī Barnāmaj al-iʻdād al-tarbawī min wijhat naẓar aʻḍāʼ Hayʼat al-tadrīs bi-Kullīyat al-Tarbiyah bi-Jāmiʻat Umm al-Qurá, (in Arabic). Muʼassasat al-ʻArabīyah lil-Istishārāt al-ʻIlmīyah wa-

al-Mawqi‘ al-rasmī lil-ri’āsah al-‘Āmmah li-Hay’at al-amr bi-al-ma‘rūf wa-al-nahy ‘an al-munkar (1447). min Naḥnu. (in Arabic). astrd bi-tārīkh 111447 / 5/h min https : / / www. pv. gov. sa / Pages / PV-AboutUS. Aspx.

al-Mawqi‘ al-rasmī lil-Hay’ah al-‘Āmmah li-tanẓīm al-I‘lām (2025). naẓrah ‘āmmah ‘an al-Hay’ah. (in Arabic). astrd bi-tārīkh al-dukhūl : 14476 / 3/ https : / / gmedia. gov. sa / ar / overview.

al-Mawqi‘ al-rasmī li-Markaz al-iṣlāḥ wa-al-ta’hīl (1425). al-ahdāf al-Istirātījīyah.(in Arabic). astrd bi-tārīkh 144727 / 2/. https : / / short-link. me / 1bOfM

al-Mawqi‘ al-rasmī li-Wizārat al-I‘lām bi-al-Mamlakah al‘rbyyah alssu‘wdyyah (2017). Markaz I‘tidāl Mashrū‘ duwalī tstḍyfh al-Riyāḍ lmuḥāṣrh al-Fikr al-irhābī.(in Arabic). astrd bi-tārīkh 14472/ 27 / https : / / media. gov. sa / ar / news / 797

al-Mawqi‘ al-rasmī li-Wizārat al-Shu’ūn al’slāmyyah wāldd‘wh wa-al-Irshād (2024). Mubādarat li-ta‘zīz al-amn al-fikrī nfdhhā Far‘ Wizārat al-Shu’ūn al-Islāmīyah bi-al-Riyāḍ. (in Arabic). astrd bi-tārīkh 22025/11/ https : / / short-link. me / 16lH-.

al-Mawqi‘ al-rasmī lwkālh al-Anbā’ alssu‘wdyyah wās (2009). Mashrū‘ al-Malik ‘Abd Allāh Ibn ‘Abd al-‘Azīz li-taṭwīr al-Ta‘līm al-‘āmm. (in Arabic). astrd bi-tārīkh 14302/10/ https : / / www. spa. gov. sa / 701828? lang=ar & newsid=701828.

al-Mawqi‘ al-rasmī lwkālh al-Anbā’ alssu‘wdyyah wās (2019). al-Mamlakah tu’akkid ḥrṣhā ‘alá tarsīkh Manhaj al-Wasaṭīyah wāḥtrām al-Ḥuqūq wa-al-‘adālah wa-al-Ḥad min Khiṭābāt al-karāhīyah wa-mukāfaḥat altṭrrf ‘abra wasā’ al-I‘lāmīyah. (in Arabic). astrd bi-tārīkh 14476 / 3/ https : / / www. spa. gov. sa / w1193100

Mawqi‘ Wizārat al-Ta‘līm bi-al-Mamlakah al‘rbyyah alssu‘wdyyah (1445). Qism al-Wa‘y al-fikrī bi-al-idārah al-‘Āmmah lil-ta‘līm bi-Minṭaqat al-Madīnah al-Munawwarah. (in Arabic). astrd bi-tārīkh 144727 / 2/ https : / / short-link. me / 1bPle

al-Nu‘aymī, ‘Umar. (2013). al-inḥirāf al-fikrī al-mafhūm wālbdāyāt. Majallat Kullīyat al-Dirāsāt al’slāmyyah wāl‘rbyyah lil-Banāt bi-al-Iskandarīyah, (in Arabic). (4), 65- 95.

Alhmāsh, Mut‘ib. (2009, Māyū 17). istirātījīyah ta‘zīz al-amn. (in Arabic). [baḥth mqddam]. lil-Mu’tamar al-Waṭanī al-Awwal lil-amn al-fikrī Kursī al-Amīr Nāyif ibn ‘Abd al-‘Azīz li-Dirāsāt al-amn al-fikrī bi-Jāmi‘at al-Malik Sa‘ūd, 39- 1.

Journal of Human Sciences
At Hail University

جامعة حائل
University of Ha'il

Journal of Human Sciences

A Scientific Refereed Journal Published by University of Hail

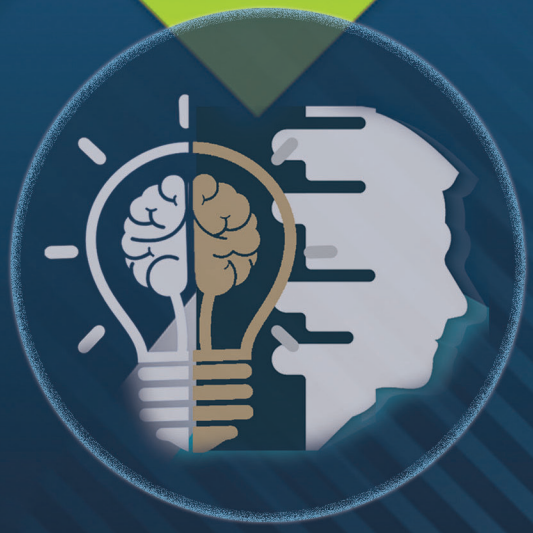

Ninth year, Issue 30
Volume 1, June 2026

Arcif Analytics

Print ISSN:1658-788X
Online E-ISSN:1658-8819